جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والإقتصاد
قســـم إدارة الأعمـــال / الدراســـات العليـــا

دور إستراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي
" دراسة حالة المبادرة الزراعية في محافظة الديوانية "

بحث مقدم
إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة القادسية
وهو جزءٌ من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الإستراتيجي

إعداد الطالب
نعمة عبد الهادي كناوي الشيباوي

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
عبد الله كاظم حسن السعيدي

1438 هـ
2017 م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

(القران الكريم ــ سورة السجدة ــ الآية 27)

إقرار المشرف العلمي

أشهد أن إعداد هذا البحث الموسوم (**دور إستراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي " دراسة حالة المبادرة الزراعية في محافظة الديوانية"**) والمقدم من قبل الطالب (**نعمة عبد الهادي كناوي**) إلى قسم إدارة الأعمال -كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة القادسية قد جرى تحت إشرافي وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الإستراتيجي ولأجله وقعت.

الأستاذ المساعد الدكتور
عبد الله كاظم حسن السعيدي
كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة القادسية

توصية لجنة الدراسات العليا

بناءاً على التوصيات المتوافرة أرشح هذا البحث للمناقشة.

الأستاذ الدكتور
صالح عبد الرضا رشيد
رئيس لجنة الدراسات العليا
قسم إدارة الأعمال

توصية رئيس قسم إدارة الأعمال

بناءاً على التوصيات المتوافرة أرشح هذا البحث للمناقشة.

أ.م.د. اسيل علي مزهر
رئيس قسم إدارة الأعمال
كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة القادسية

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن البحث الموسوم (**دور إستراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي " دراسة حالة المبادرة الزراعية في محافظة الديوانية"**) والذي قدمه الطالب (**نعمة عبد الهادي كناوي**) إلى قسم إدارة الأعمال - كلية الإدارة والإقتصاد جامعة القادسية قد جرت مراجعته لغوياً تحت إشرافي وأصبح أسلوبه العلمي سليماً من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

المقوم اللغوي

م.د. جعفر طالب كريم

كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة القادسية

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة إننا قد اطلعنا على البحث الموسوم (**دور إستراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي " دراسة حالة المبادرة الزراعية في محافظة الديوانية**") وقد جرت مناقشة الطالب (**نعمة عبد الهادي كناوي**) في محتوياته وما يتعلق به وانه جدير بالقبول لنيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الإستراتيجي وبتقدير(جيد جداً).

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الله كاظم حسن عضواً ومشرفاً	الاستاذ المساعد الدكتور فاضل راضي غباش عضواً	الاستاذ المساعد الدكتور علي جيران عبد علي رئيس لجنة المناقشة

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة القادسية على إقرار لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور

مجيد عبد الحسين هاتف

عميد كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة القادسية

الإهداء

إلى سيدي ومولاي صاحب العصر والزمان الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه

إلى والدي العزيز . . . والدتي العزيزة (أطال الله بعمريهما) . . .

إلى أستاذي ومثلي الأعلى " تقديرا وعرفانا " د . عبد الله كاظم حسن

إلى إخوتي وأخواتي خير السند والمعتمد . . .

إلى أصدقائي وأحبتي . . .

أهدي هذا العمل المتواضع . . .

الباحث

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وخاتم الانبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين . . .

أتقدم بوافر شكري وتقديري إلى الدكتور عبد الله كاظم حسن لما أبداه من جهد واهتمام كبيرين لأجل إعداد هذا البحث فقد أعطاني من علمه ووقته الكثير، فكان نعم المشرف الصالح اشكره جزيل الشكر وأتمنى له التقدم والازدهار .

وأتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية ورئيس قسم إدارة الإعمال وأساتذتي المحترمين لما بذلوه من جهودٍ عظيمةٍ طوال مدة الدراسة لنيل شهادة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي .

ولا يفوتني في ذلك ان اتوجه بشكري وتقديري الى زملائي موظفي مديرية زراعة الديوانية والمصرف الزراعي التعاوني فرع الديوانية الذين لم يألوا جُهداً في إبداء آرائهم الحكيمة والقيمة التي أغنت البحث .

كما أتقدم بجزيل احترامي وامتناني إلى أهلي وأصدقائي الذين ساعدوني وساندوني طوال مدة دراستي حبا وإيمانا منهم بنجاحي بأذن الله تعالى لخدمة عراقنا الحبيب وشعبنا الصامد . .

الباحث

المستخلص

سعى هذا البحث إلى تحديد مساهمة المبادرة الزراعية عن طريق صناديق الاقراض التخصصية (صندوق اقراض الثروة الحيوانية ، صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين ، صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة ، صندوق تنمية النخيل ، صندوق تنمية المشاريع الكبرى) في زيادة الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بالإضافة الى زيادة مساحة الاراضي المزروعة ، بوصفه بحثاً تطبيقياً في مديرية زراعة محافظة الديوانية .

ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في الوقوف على الواقع العملي لتطبيق المبادرة الزراعية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الزراعية من خلال وجود برنامج زراعي يسهم في تهيئة قاعدة مهمة تسهم في تطوير قدرات الفلاحين والمزارعين وبالتالي انعكاسها على الانتاجية الزراعية كماً ونوعاً من خلال الاستفادة المثلى من قروض المصرف الزراعي التعاوني . ولتحقيق اهداف البحث انطلق الباحث من فرضية رئيسة مفادها " ان المبادرة الزراعية تسهم في رفع معدل الانتاج الزراعي وزيادة المساحات المزروعة من قبل الفلاحين والمزارعين " وتم الاعتماد على بيانات كمية لغرض اتمام عملية البحث وبعد تحليل واختبار الفرضية نتج اثبات صحة الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية التي انطلق منها البحث .

خرج البحث باستنتاجات أهمها :

1. أسهمت المبادرة الزراعية في زيادة الانتاج الزراعي عن طريق القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني/ فرع الديوانية خلال فترة المبادرة الزراعية عما كانت عليه قبل تلك الفترة .
2. ان انخفاض اسعار الفائدة على قروض المبادرة الزراعية عكس توجه الفلاحين والمزارعين على طلب تلك القروض وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي .

ومن الله التوفيق

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ – ط
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ط
المقدمة	2-1
الفصل الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة	**12 - 3**
المبحث الاول : منهجية البحث	4
أولا : مشكلة البحث	4
ثانيا : أهمية البحث	5
ثالثا : أهداف البحث	5
رابعا : فرضية البحث	5
خامسا : حدود البحث الزمانية والمكانية	6
سادسا : اساليب جمع البيانات والمعلومات	6
سابعا : الاساليب الاحصائية المستخدمة	6
ثامنا : مبررات اختيار موضوع الدراسة	6
المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة	7
أولا : الدراسات العربية	7
ثانيا : الدراسات الأجنبية	11
ثالثا : مناقشة الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها	12

الفصل الثاني: الإطار النظري والفكري للدراسة	13 – 39
المبحث الأول: استراتيجية تمويل المشاريع الزراعية	14
أولا : تحديد مفهوم التمويل	14
ثانيا : وظيفة التمويل	14
ثالثا : مخاطر التمويل	15
رابعا : اهمية التمويل	15
خامسا : خطوات التمويل	16
سادسا : مصادر التمويل	17
سابعا : محددات الاختيار بين مصادر التمويل	18
ثامنا : خصائص مصادر التمويل	19
تاسعا : إستراتيجية التمويل	20
عاشرا : مكونات إستراتيجية التمويل	20
احد عشر : تعريف التمويل الزراعي	21
اثنا عشر : أنواع التمويل الزراعي	21
المبحث الثاني: المصارف المتخصصة ونشاط الإقراض المصرفي	23
أولا : تعريف المصارف المتخصصة	23
ثانيا : خصائص المصارف المتخصصة	24
ثالثا : أنواع المصارف المتخصصة	24
رابعا : اهداف المصارف المتخصصة	26
خامسا : مفهوم واهمية القروض المصرفية	27
سادسا : انواع القروض المصرفية	28
سابعا : السياسة الاقراضية	31
ثامنا : مقومات السياسة الاقراضية	31
تاسعا : الضمانات المصرفية	32
عاشرا : سياسة تحصيل القروض	33

المبحث الثالث : المبادرة الزراعية وسياستها الاقراضية	34
أولا : مفهوم المبادرة الزراعية	34
ثانيا : اهداف المبادرة الزراعية	36
ثالثا : التشكيلات المساهمة في تحقيق اهداف المبادرة الزراعية	36
رابعا : السياسة الاقراضية للمبادرة الزراعية	37
خامسا : توثيق قروض المبادرة الزراعية	38
سادسا : المشمولون بقروض المبادرة الزراعية	39
الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة	**40- 61**
المبحث الاول: تحليل هيكلية صناديق الاقراض التخصصية للمبادرة الزراعية	41
أولا : صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية	41
ثانيا : صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين	43
ثالثا : صندوق إقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة	45
رابعا : صندوق إقراض تنمية النخيل	47
خامسا : صندوق تنمية المشاريع الكبرى والصناعات التحويلية	49
المبحث الثاني: تحليل واقع المبادرة الزراعية للنهوض بالواقع الزراعي في محافظة الديوانية	50
أولا : المبادرة الزراعية للنهوض بالواقع الزراعي	50
ثانيا: تحليل معدل النمو للإنتاج الزراعي لصناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية	55
ثالثا: اختبار وتحليل علاقات الارتباط بين المبالغ المقررة للصناديق ومعدلات النمو	60
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	**62 - 64**
المبحث الاول : الاستنتاجات	63
المبحث الثاني : التوصيات	64
المصادر والمراجع	**65 -70**
اولا : المصادر العربية	66
ثانيا : المصادر الاجنبية	69
Abstract	**A**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	تعريف المصارف المتخصصة	23
2	اهداف المصارف المتخصصة	26
3	آلية منح قروض صندوق تنمية الثروة الحيوانية	41
4	آلية منح قروض صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين	44
5	آلية منح قروض صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديث	46
6	آلية منح القروض من صندوق تنمية النخيل	47
7	آلية منح قروض صندوق تنمية المشاريع الكبرى	49
8	إجمالي المبالغ المقررة لصناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية	51
9	إجمالي عدد المستفيدين من قروض صناديق الإقراض التخصصية	53
10	عدد المشاريع والمبالغ المقررة (مليون دينار) لصناديق الاقراض التخصصية خلال فترة الدراسة	55
11	معدلات نمو الانتاج للصناديق عينة البحث خلال فترة الدراسة	56
12	مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المبالغ المقررة للصناديق الاقراضية ومعدلات النمو	60

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	مصادر التمويل	18
2	انواع التمويل الزراعي	22
3	انواع القروض المصرفية	30
4	إجمالي المبالغ المقررة لصناديق الإقراض التخصصية (دينار)	52
5	نسب كل صندوق من صناديق الإقراض التخصصية	52
6	عدد المستفيدين من قروض صناديق الاقراض التخصصية	54
7	نسب عدد المستفيدين من المبادرة الزراعية حسب الاغراض	54
8	معدل نمو الانتاج لصندوق اقراض الثروة الحيوانية خلال فترة الدراسة	56
9	معدل نمو الانتاج لصندوق صغار الفلاحين والمزارعين خلال فترة الدراسة	57
10	معدل نمو الانتاج لصندوق المكننة ووسائل الري الحديثة خلال فترة الدراسة	58
11	معدل نمو الانتاج لصندوق تنمية النخيل خلال فترة الدراسة	58
12	معدل نمو الانتاج لصندوق تنمية المشاريع الكبرى خلال فترة الدراسة	59

المقدمة

المقدمة

إن القطاع الزراعي من اهم القطاعات الرئيسة في البلد حيث ان هذا جعل من الدولة العراقية إمام واجب وطني يتعلق بتحسين نشاط القطاع الزراعي عن طريق تنشيط دور المصرف الزراعي التعاوني بضخ الأموال اللازمة للمستثمرين في هذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني وتوجب عليه بذل كافة الإمكانات والجهود المتاحة وتوظيفها من اجل الارتقاء بالقطاع الزراعي العراقي والوقوف على مختلف أنشطته سواء كانت تتعلق بالثروة الحيوانية أو بالثروة النباتية .

ونظرا لتلك الظروف والأسباب فان العراق يحتاج إلى نهضة زراعية كبرى من اجل النهوض بواقع قطاعه الزراعي ، لذلك عملت الدولة العراقية وبتوجيه من الحكومة العراقية في أواخر عام 2008 على إطلاق المبادرة الزراعية محاولة منها للنهوض بواقع القطاع الزراعي العراقي وإمكانية الارتقاء بالزراعة المحلية واستعادة دورها لتكون مصدرا أساسيا ورئيساً للمجتمع العراقي ، لذا تم إطلاق قروض زراعية لمختلف الأنشطة الزراعية للفلاحين والمزارعين وبشروط ميسرة ، على أمل أن تعود المبادرة الزراعية على القطاع الزراعي العراقي بعدة منافع من خلال أعطاء الفرصة للفلاحين والمزارعين للنهوض بواقعهم المعيشي و بواقع قطاع الزراعة المحلية بشقيها النباتي والحيواني ، وتقليل الاستيراد الزراعي من الخارج بالإضافة إلى تقليل نسبة البطالة من خلال تشغيل الفلاحين والمزارعين وأسرهم في العمل الزراعي .

ولغرض تقييم هذه التجربة وبحث انعكاساتها الايجابية والسلبية على واقع القطاع الزراعي في العراق جاءت هذه الدراسة التي تضمنت أربعة فصول ، تناول الفصل الأول منها منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ، فيما انصرف الفصل الثاني لبيان الإطار النظري والفكري للدراسة ، والفصل الثالث اختص بعرض الاطار العملي للدراسة اما الفصل الرابع فقد اختص بعرض أهم ما توصل إليه الباحث من استنتاجات وما خرج به من توصيات .

ومن الله التوفيق والسداد

الفصل الأول

منهجية البحث

وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

منهجية البحث

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية البحث

توطئة

تمثل منهجية البحث الأسلوب أو الطريقة التي يختارها الباحث لتصميم بحثه. وقد اختار الباحث منهج دراسة الحالة عبر مجموعة من الخطوات هي مشكلة البحث ، اهمية البحث ، اهداف البحث ، فرضية البحث ، حدود البحث الزمانية والمكانية ، وسائل جمع البيانات والمعلومات ، الاساليب الاحصائية المستخدمة ، مبررات اختيار موضوع الدراسة .

أولا : مشكلة البحث

يعد القطاع الزراعي العراقي من القطاعات التي عانت الكثير من الأزمات والحوادث الاقتصادية بالإضافة إلى الإهمال الكبير الذي اثر سلبا في الخدمات الزراعية المقدمة لهذا القطاع والذي انعكس على الاقتصاد العراقي بشكل عام ، ومما لاشك فيه إنه من القطاعات الرئيسة والمهمة في البلد والتي تحتاج الى رفدها بالتمويل الكافي لغرض النهوض بها والذي بات معظلة يعاني منها القطاع الزراعي ،اذ ان المشكلة الاساسية هي ضعف تمويل الانشطة الزراعية والحيوانية ومحدودية الموارد المالية المتاحة مما يمكن ان يقف عائقاً امام تطور الثروة الحيوانية والزراعية . ومما تقدم اعلاه يمكن طرح مجموعة من التساؤلات :

1. ما هو حجم التمويل الممنوح للفلاحين والمزارعين على شكل مبادرة زراعية ؟
2. هل تؤدي المبادرة الزراعية الى زيادة انتاج الثروة الحيوانية ؟
3. هل تؤدي المبادرة الزراعية الى تحسين انتاج صغار الفلاحين والمزارعين ؟
4. هل تؤدي المبادرة الزراعية الى زيادة استخدام المكننة ووسائل الري الحديثة ؟
5. هل تؤدي المبادرة الزراعية الى تحسين انتاج النخيل ؟
6. هل تؤدي المبادرة الزراعية الى تحسين انتاجية المشاريع الكبرى ؟

ثانيا : أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في توفير احتياجات المجتمع من المنتجات الزراعية ، من خلال وجود استراتيجية فعالة تهدف الى رفد هذا القطاع بالتمويل اللازم بالشكل الذي يعزز من تنمية الانتاج الزراعي ومن ثم تهيئة قاعدة مهمة للتنمية الزراعية دون اثقال كاهل ميزانية الدولة ، اذ ان حلقة الاقراض واحدة من مجموعة حلقات تركز فيها جهد القائمين على المبادرة الزراعية بدعم العاملين بالقطاع الزراعي أولا بجانب الخطط التي شرعت بها الجهات ذات العلاقة لإعادة الحياة للواقع الزراعي ، ولتسهم في الاسراع بتنفيذ الخطط الاستراتيجية بعد أن حققت الأهداف المرحلية من خلال عودة المنتج المحلي الى الأسواق ودوران عجلة القطاع الزراعي .

ومن اجل الاستمرار في تكريس النجاحات التي حققتها قروض المبادرة الزراعية بهدف الارتقاء بواقع المنتج المحلي (النباتي والحيواني) باتجاه تحقيق الحد الأدنى من الامن الغذائي للبلاد استمر العمل بحلقة الاقراض وتم تخصيص المزيد من الأموال لصناديق الاقراض التخصصية .

ثالثا : اهداف البحث

اذا تم التسليم بحقيقة ان للموارد المالية دوراً اساسياً ومهماً في دعم نشاط القطاع الزراعي ، فان العجز في توفرها سيؤدي بالتالي الى تدهور هذا القطاع ، وهل تسهم المبادرة الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية من خلال وجود برنامج زراعي يسهم في تهيئة قاعدة مهمة تسهم في تطوير قدرات الفلاحين والمزارعين وبالتالي انعكاسها على الانتاجية الزراعية كماً ونوعاً من خلال الاستفادة المثلى من قروض المصرف الزراعي التعاوني .

رابعا : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها " ان المبادرة الزراعية تسهم في رفع معدل الانتاج الزراعي " ، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق اقراض الثروة الحيوانية وحجم الانتاج الزراعي .
2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق اقراض صغار الفلاحين والمزارعين وحجم الانتاج الزراعي .
3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة وحجم الانتاج الزراعي .

4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق تنمية النخيل وحجم الانتاج الزراعي .
5. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق تنمية المشاريع الكبرى وحجم الانتاج الزراعي .

خامسا : حدود البحث الزمانية والمكانية

1. الحدود المكانية : شمل البحث دراسة حالة المبادرة الزراعية في محافظة الديوانية تعلق بدور إستراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي والحيواني .

2. الحدود الزمانية : اذ امتدت للفترة من (2008 ـ 2015) والتي تتميز هذه الفترة بإطلاق المبادرة الزراعية لدعم الفلاحين والمزارعين من اجل النهوض بالواقع الزراعي الذي عانى كثيراً من الاهمال خلال السنوات السابقة .

سادسا : اساليب جمع البيانات والمعلومات

تم جمع البيانات والمعلومات لإنجاز البحث وفق اسلوبين :

1. الاسلوب النظري (الاكاديمي) :

تم صياغة الجانب النظري بالاعتماد على ما هو متوفر من المصادر والادبيات العربية والانجليزية والرسائل والاطاريح الجامعية والدوريات العلمية والمواقع العلمية على شبكة الانترنيت .

2. الاسلوب العملي (الميداني) :

اذ توجه الباحث الى الاعتماد على عدة مصادر لتغطية الجانب التطبيقي وهذه المصادر هي :

- بيانات عن حجم التمويل الخاص بالمبادرة الزراعية للفترة من (2008 ـ 2015) كما تم الاعتماد على بيانات تتعلق بحجم الاراضي المزروعة وحجم الانتاج المتحقق .

سابعا : الاساليب الاحصائية المستخدمة

- الوسط الحسابي .
- معامل ارتباط بيرسون .

ثامنا : مبررات اختيار موضوع الدراسة

- التعرف على حجم الاستفادة من القروض الممنوحة على شكل مبادرة زراعية .
- محاولة اثراء مكتبة جامعة القادسية في مثل هذا الموضوع .
- معرفة واقع حال القطاع الزراعي في محافظة الديوانية .

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

توطئة

يسعى الباحث من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث الحالي سواء كانت عربية او اجنبية لما لها من دور كبير ومؤثر في اغناء وتعزيز الجانب النظري والعملي للبحث اولا وهي أيضاً مرجعٌ من السهل الوصول اليه من قبل المهتمين ثانيا . وجرى استعراض الدراسات السابقة على محورين هما (دراسات سابقة عربية ، ودراسات سابقة اجنبية) ولقد تم عرضها وفق السياق الزمني وكما يأتي :

أولا : الدراسات العربية .

1. دراسة (الكمالي ، 2008) الموسومة (الآثار الاقتصادية لسياسات الإقراض الزراعي في تنمية الزراعة اليمنية مقارنة بالتجربة السورية) . تمثل الهدف الأساس للدراسة في معرفة آثار السياسات المتبعة في(بنك التسليف التعاوني والزراعي، والمصرف الزراعي التعاوني) وتقييم دورها عبر معرفة حجم وأثر القروض المقدمة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في تنمية القطاع الزراعي في كلا البلدين. ان مجتمع الدراسة يتمثل في المصارف التخصصية أما عينة الدراسة فتتمثل في بنك التسليف التعاوني والزراعي والمصرف الزراعي التعاوني . اتضح ان السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني انتهجت إلى حد ما سياسة توسعية من حيث زيادة حجم القروض المخصصة للقطاع الزراعي ، ومن دراسة تطور إجمالي عدد القروض الممنوحة تبين انها اخذت في البنك اتجاهاً عاماً متناقصاً بمقدار تناقص سنوي معنوي إحصائياً قدر بحوالي (350) قرضاً، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو (5.6 %) من متوسط القدرة البالغ حوالي (6249) قرضاً ، وفي المقابل تبين ان إجمالي عدد القروض الممنوحة من المصرف أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار زيادة سنوي غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي (2785) قرضاً، يمثل معدل نمو بلغ نحو (0.83%) ، من متوسط القدرة البالغ (342207) قرضاً ، وأتضح من تقييم كفاءة السياسة الإقراضية ان اهم مصدر للمعلومات عن إمكانية الاقتراض من البنك هم الأصدقاء والأقارب بنسبة بلغت (80.6%)، بينما مثلت فروع المصرف اهم مصادر المعلومات بنسبة بلغت (48.3%) من إجمالي آراء أفراد العينة وبما يشير إلى مدى قرب تلك الفروع من المزارعين. ومن اهم التوصيات ينبغي على الاتحاد التعاوني الزراعي في اليمن تشجيع انشاء وتفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية بانواعها

كافة (إقراضية، تسويقية، متعددة أغراض..)، وأن يصبح دورها مكملا لدور البنك (وليس منافساً له أو هامشياً)، وينبغي على الاتحاد العام للفلاحين في سوريا والاتحادات الفرعية على مستوى المحافظات القيام بدورها بالشكل الذي يضمن تفعيل دور الجمعيات القائمة للقيام بمهامها على الوجه الذي يلبي آمال وطموحات المزارعين .

2. دراسة (الطائي ،2010) الموسومة (تقييم أداء المصرف الزراعي العراقي التعاوني من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض واستقطاب المدخرات خلال المدة 2003- 2008) ، تهدف الدراسة إلى تقييم أداء المصرف الزراعي العراقي التعاوني من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض واستقطاب المدخرات خلال المدة (2003- 2008) باستخدام بعض المعايير المهمة في تقييم الاداء . من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ظهر تفوق واضح للقروض القصيرة الأجل على الأنواع الأخرى من القروض حسب آجالها إذ بلغت الأهمية النسبية لها (79.5%) ويعود السبب في ذلك لكون سعر الفائدة المفروض على تلك القروض منخفض مقارنة بالأنواع الأخرى فضلاً عما تمتاز به المشاريع الممولة بتلك القروض من دورة راس مال قصيرة وبالتالي تحقيق ارباح بفترة قصيرة ، إن تخوف المزارعين من الوضع الذي يمكن ان يوصف بغير المستقر حال دون تفوق القروض المتوسطة الاجل و التي تعتبر من اهم انواع القروض حسب آجالها ، ويعود السبب في ذلك هو تعرض مكائنهم وبساتينهم للسرقة والعبث والاضرار الناجمة عن الوضع الامني غير المستقر ،انخفاض الدعم الموجه نحو القروض طويلة الاجل والذي عكسته اهميتها النسبية البالغة (9.47 %) مؤدية لعدم توفر بنية تحتية زراعية طويلة الامد ، فضلاً عن طول دورة راس المال للمشاريع الممولة بتلك القروض مؤدية الى انخفاض الاقبال عليها . توصي الدراسة بتطوير اداء المصرف الزراعي التعاوني ليواكب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الزراعية ، كذلك نرى اعادة النظر بهيكل الاقراض بما يتناسب و الاهداف التنموية للقطاع الزراعي وضرورة توظيف المدخرات المتراكمة و تشديد المراقبة لنسبة المتاخرات و الحيلولة دون زيادتها .

3. دراسة (جياس ، 2012) الموسومة (تأثير آلية المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والأرباح بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني 2008-2011) ، تهدف الدراسة إلى التعرف على ملامح السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف الزراعي التعاوني في منح قروض المبادرة الزراعية ، وكذلك تهدف إلى احتساب الإرباح لعملية الإقراض وأثرها على المصرف نفسه . ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها تعارض السياسة الإقراضية للمصرف الزراعي التعاوني والسياسة الاقراضية للمبادرة الزراعية ، أسهمت المبادرة الزراعية في زيادة مبالغ القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي

التعاوني عبر مدة الدراسة ، ضعف الإجراءات الرقابية المتخذة من قبل الرقابة الداخلية والخارجية للمصرف بخصوص متابعة امتثال المصرف الزراعي التعاوني للتعليمات والقوانين والإجراءات الحصينة المتعارف عليها .

4.دراسة (العزاوي ، 2012) الموسومة (تقويم صناديق الاقراض التخصصية للمصرف الزراعي التعاوني بإطار المبادرة الزراعية) تهدف هذه الدراسة الى إبراز الدور الذي ستلعبه الاستثمارات وبشكل خاص الاستثمارات الزراعية في إصلاح وتنمية القطاع الزراعي العراقي وان المبادرة الزراعية هي الخطوة الأولى في طريق الاستثمار الزراعي في العراق ، دراسة المبادرة الزراعية محاسبيا وإبراز أهم ما تتضمنه من إجراءات وعمليات محاسبية لتنفيذها وفقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، أن خضوع المبادرة الزراعية إلى عملية التقويم سوف تمكننا من تحديد أي من صناديقها التخصصية الأكثر عملا وأيهما الأقل عملا ، والوقوف على مختلف المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل المبادرة الزراعية ، من بين الأهداف الأخرى هي تشجيع الحكومة العراقية على استمرارية العمل بالمبادرة الزراعية ، كذلك لابد من أن تكون توجهات الباحثين تنصب في خدمة العراق باعتباره بلدا زراعيا والعمل على تنمية وتطويره وازدهاره ، لقد توصل الباحث الى أن صندوق صغار الفلاحين في نمو وتطور من عام إلى أخر على مستوى إجمالي التخصيص المالي للصندوق ، إلا أن هذا الصندوق يعاني من تراجع في محافظات نينوى وكركوك وكربلاء والنجف والمثنى والقادسية ، إن صندوق الثروة الحيوانية في تراجع وانخفاض على مستوى إجمالي التخصيص المالي من عام إلى أخر ، حيث تراجع بشكل ملحوظ في محافظات كركوك وكربلاء والنجف والقادسية والمثنى والبصرة ،إن صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة في نمو وتطور كبير من عام إلى أخر على مستوى إجمالي التخصيص المالي للصندوق ، في حين لم يسجل الا تراجعاً طفيفاً في محافظتي النجف والبصرة ، إن صندوق تنمية النخيل في حالة تذبذب من عام إلى أخر على مستولى إجمالي التخصيص المالي ، فقد تراجع في محافظات نينوى والقادسية وكركوك وذي قار والمثنى وميسان ، إن صندوق المشاريع الإستراتيجية الكبرى في حالة نمو وتطور من عام إلى أخر على مستوى إجمالي التخصيص المالي ، إلا انه تراجع في عدد من المحافظات بسبب عدم تخصيص مبالغ لهذا الصندوق لعدد من فروع ومكاتب المصرف الزراعي المتواجدة في تلك المحافظات أو بسبب ضعف الإقبال عليه لكونه مخصص لمبالغ القروض التي تتجاوز حاجز 250 مليون دينار .

5.دراسة (صالح ، 2014) الموسومة (تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض – المبادرة الزراعية حالة دراسية 2008– 2012) ، تهدف هذا الدراسة إلى التعريف بمؤشرات تقييم اداء المصارف الزراعية المتخصصة ذات الاهداف الانمائية و برأسمال حكومي ، تحليل اداء المصرف الزراعي التعاوني العراقي من خلال دوره في تمويل القطاع الزراعي مما اطلق عليه بالمبادرة الوطنية الزراعية ، وضع نتائج البحث على هيأة معطيات تنتفع بها الجهات ذات العلاقة في رسم السياسة الانمائية الزراعية في العراق . ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها قبول الفرضية الاساسية (ان المصرف الزراعي التعاوني العراقي قد تصرف بشكل ايجابي بالاموال التي منحت له بشكل يتلاءم مع الاهداف التي رصدت من اجلها) باستثناء بعض الاجراءات التي كشفت عنها مؤشرات تقييم الاداء ، اظهرت مؤشرات الاداء ضعف استغلال الموارد المالية التي بحوزة المصرف للسنوات الثلاث الاولى من بدء عملية الاقراض للمبادرة الزراعية ، دمج مصاريف المبادرة الزراعية مع مصاريف المصرف الزراعي التعاوني أسهم في عدم تحديد المردود السلبي أو الايجابي للمبادرة الزراعية في المصرف الزراعي التعاوني و بالتالي عدم امكانية تقييمها و تطويرها مستقبلا بشكل دقيق ، ضعف مؤشرات و معايير الخدمات الصيرفية غير المربحة و بالذات المصارف التنموية الزراعية ، محدودية قاعدة بيانات المستهدفين من القروض الزراعية و المتقدمين للقروض لدى المصرف الزراعي و حجم النمو السنوي المتحقق ، واجه المصرف الزراعي التعاوني مشكلة ازدواجية الواجبات المتعلقة بإقراض المزراعين المشمولين بالنشاط الانمائي ، اذ استمر المصرف بمنح القروض التي تقع ضمن واجباته اضافة الى واجبه في ادارة اموال الصناديق التخصصية للمبادرة الزراعية و هو بذلك يمنح القروض وفق نوعين من الاجراءات . اجراءات تتعلق بالمبادرة الزراعية و اخرى تتعلق باجراءاته الخاصة .

6. دراسة (البولاني ، 2016) الموسومة (فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار . المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 أنموذجا) تهدف الدراسة الى عدة اهداف اهمها دراسة فاعلية المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة العراقية عام 2008 في تحفيز الاستثمار والتي تمثل احدى نماذج سياسات التمويل الزراعي في العراق ، ومن اجل الوصول الى نتائج مقنعة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ، واسقاط الدراسة على ارض الواقع من خلال قيامنا بدراسة تحليلية وقياس بعض المؤشرات الاقتصادية (الناتج الزراعي والمساحة الكلية المزروعة والأنتاج والأنتاجية والمساحة لمحصول الحنطة الأستراتيجي) وبعض مؤشرات الأقراض والتمويل بعد ان تم التطرق لسياسة المبادرة الزراعية التي تميزت عن السياسات السابقة بأنها لا تشمل القروض فحسب بل انها تتضمن دعم القطاع

الزراعي والأروائي ودعم النشاطات والمشاريع الساندة للقطاع الزراعي بعد اطلاق الحكومة العراقية المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 ومقارنتها بمدة زمنية سابقة (1995-2007) وقد توصل الباحث الى عدد من الأستنتاجات منها ان افتقار المبادرة الى خطة أئتمانية عند انطلاقها أسهم بشكل واضح في التفاوت في حجم الأقراض واعداد المستفيدين من محافظة لأخرى ومن سنة لأخرى كما ان الأخفاق في بعض السياسات المرافقة أثر بشكل واضح على اداء سياسة التمويل وان هناك ضعفاً في متابعة ومراقبة القروض وتزامن ذلك مع تدهور الوضع الأمني في اربع محافظات ، قدمت الراسة مقترحات اهمها حصر سياسة التمويل الزراعية بالمصرف الزراعي التعاوني بعد هيكلته واشراك القطاع التجاري فيه وربط الأقراض بالأدخار وتفعيل نظام المراقبة والمتابعة للقروض الممنوحة على ان تمنح فقط للعاملين في القطاع الزراعي الذين يمتلكون ارضا زراعية و لديهم حسابٌ مصرفيٌ .

ثانيا : الدراسات الاجنبية .

1.دراسة (Gale & Callehder , 2006) الموسومة (New Directions in China's Agricultural Lending) (الاتجاهات الجديدة في الاقراض الزراعي للصين) . تهدف الدراسة إلى بيان تطور نشاط الإقراض الزراعي الممنوح من قبل المؤسسات المالية العاملة في الصين مع التركيز على اهم الاتجاهات الحديثة التي تتبعها الدولة والمصارف لزيادة القروض الزراعية . اهم الاستنتاجات ان العديد من المصارف والتعاونيات الريفية كانت متخوفة من منح القروض الزراعية قبل عام (2000) بسبب التكاليف الإدارية المرتفعة وقلة ارباح هذه القروض والمخاطر المرتفعة التي ترافقها فضلا عن سقف الفائدة المنخفض على هذه القروض الذي فرض من قبل البنك المركزي الامر الذي ادى إلى قلة منح القروض الزراعية من قبل المصارف .

2.دراسة (Jones ، 2006) الموسومة (Agricultural Lending Train for Cerudeb) (الاقراض الزراعي لمصرف التنمية الريفية في اوغندا) تهدف الدراسة الى بيان الآلية السليمة التي يجب ان تتبعها المؤسسات المالية لتقديم القروض و التسليفات الزراعية إلى الزبائن في أوغندا ، بيان السياسات المناسبة والقرارات اللازمة التي تساعد في نمو محفظة الائتمان الزراعي. اهم الاستنتاجات عدم وجود آلية منتظمة لتوزيع القروض الزراعية بسبب الإرباك الحاصل بفعل التوسع غير المحدود لفروع بنك الإقراض الزراعي الذي ادى إلى خفض القروض الممنوحة ، عدم الالتزام بسياسة الإقراض المصرفي بسبب عدم اطلاع أغلب الموظفين على التعليمات واللوائح الخاصة بتلك السياسة نظرا لغياب البرامج التدريبية وورش

العمل التي توضح السياسات الإقراضية المتبعة ، تفاوت مستوى الإقراض الزراعي بين فروع البنك بسبب ضعف كفاية مدراء الائتمان وقلة خبرة ومهارة ضباط الإقراض المصرفي .

ثالثا : مناقشة الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها.

من خلال العرض السابق لمجموعة من الدراسات السابقة العربية والدولية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث الحالي ، تتضح الأهمية الكبيرة للمبادرة الزراعية والدور الذي تلعبه في زيادة الانتاج الزراعي وكذلك زيادة مساحة الاراضي المزروعة بهدف الارتقاء بواقع المنتج المحلي (النباتي والحيواني) باتجاه تحقيق الحد الأدنى من الامن الغذائي للبلاد . وتوصلت الدراسات السابقة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ساعدت الباحث في :

1.التعرف على خطوات عملية تمويل مشاريع القطاع الزراعي من خلال المبادرة الزراعية وفق الأسس العلمية الصحيحة بقصد تشخيص واقع هذه العملية في مديرية زراعة الديوانية وسبل تطويرها.

2.التعرف على اساليب جمع البيانات والمعلومات المستخدمة في الدراسات السابقة .

3.بناء منهجية البحث الحالي كونها اعتمدت منهج دراسة الحالة .

4.اثراء الجانب النظري للبحث الحالي والاستفادة من المفردات الموجودة في الدراسات السابقة باعتبارها من مصادر البحث الحالي .

5.تشخيص ابرز المعوقات التي تقف أمام التمويل الكافي لمشاريع القطاع الزراعي ومحاولة تشخيص ما ينسجم منها مع واقع مديرية الزراعة في محافظة الديوانية من خلال المبادرة الزراعية .

الفصل الثاني
الإطار النظري والفكري للدراسة

المبحث الأول
إستراتيجية تمويل المشاريع الزراعية

المبحث الثاني
المصارف المتخصصة ونشاط الإقراض المصرفي

المبحث الثالث
المبادرة الزراعية وسياستها الاقراضية

المبحث الاول

استراتيجية تمويل المشاريع الزراعية

اولا : تحديد مفهوم التمويل

لقد تعددت الآراء حول تعريف التمويل ، حيث يذكر **(Brigham & Houston,2009:4)** على أنه من الصعب إيجاد تعريف موحد وشامل لمصطلح التمويل. ويشير **(العلي ،18:2010)** إلى أن التمويل يعني تجهيز المؤسسة بالمصادر المالية بنوعيها الممتلكة (راس المال) والمقترضة (الاقتراض بشكل مباشر وغير مباشر) .ويعرف التمويل بأنه فن وعلم إدارة الأموال حيث يشمل الأدوات المالية والخدمات ويتضمن نقل الأموال بين كل من الأفراد والمؤسسات الحكومية **(Gitman ,2009:4)** . كما يعرف **(بتال وآخرون ،46:2011)** التمويل بأنه الامتداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها . وعرف **(الميداني،41:2004)** التمويل على أنه الحصول على الأموال بالشكل المناسب وتوزيعها في المؤسسة بالشكل المناسب أيضا بهدف تعظيم ثروة المساهمين . وطالب التمويل وفقا لهذا المفهوم ليس فقط الشركات بل وأيضا يشمل كل من الأفراد والدول وكل شخص منا مسؤول عن التمويل ، سواء كان هذا التمويل خاصاً بمشروع معين أو تدبير شؤون البيت **(الحاج،21:2010)** . كما أن كافة المشاريع الصناعية بمستوياتها المختلفة سواء الجديدة أو القائمة منها تحتاج للتمويل المناسب لغرض تنمو وتحقق دخلا مقبولا ومما تقدم يمكن تحديد مفهوم التمويل بأنه توفير الاحتياجات المالية للمنشأة لغرض الاستمرار في نشاطاتها المختلفة سواء كانت تلك الأموال ذاتية أو غير ذاتية .

ثانيا : وظيفة التمويل

تعتبر وظيفة التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها والتقرير بخصوص المزيج الأفضل منها عمليه هامة جدا بالغة التعقيد لذلك يتطلب القيام بهذه الوظيفة توافر كفاية متميزة لدى الإدارة المالية لما للقرارات المتعلقة بموضوع التمويل من اثر هام في ربحية المؤسسة وسلامة وضعها المالي **(عقل ،149:2009)**. وتهدف وظيفة التمويل في المؤسسات إلى تقدير وتوفير الموارد المالية وتوظيفها بما ينسجم ورسالة المؤسسة وأهدافها الإستراتيجية بصورة عامة ، فالحصول على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة ومراقبة تدفق الموارد المالية في عمليات المؤسسة تعتبر من الوظائف الرئيسة لوظيفة التمويل . حيث تتمثل الوظائف الرئيسة للمديرين الماليين في وضع خطط للتمويل والحصول على الموارد ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وانجازات المؤسسة إلى الحد الأقصى **(فردويستون ، ويوجين برجام ،25:2010)**.

ثالثا : مخاطر التمويل

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو / و تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين مما ينتج عنه آثار سلبية لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح. والمصارف تميز بين نوعين من الخسائر وهي **(Keegan, 2004,9)**:

1. الخسائر المتوقعة : وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين والتي يتحوط المصرف لها باحتياطات مناسبة .

2. الخسائر غير المتوقعة : وهي الخسائر التي لا يتوقع المصرف حدوثها مثل تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق أو تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة .

ويمكن تقسم مخاطر التمويل على ما يأتي **(الحاج ،2010:22-23)** :

أ. المخاطر المادية :هي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مولناه .فنحن في هذه الحالة لا نستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضناها مما يلحق بنا خسائر،أي تكاليف إضافية

ب. المخاطر الفنية :هي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه

ج. المخاطر الاقتصادية :هي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة . وتنقسم على نوعين :

- خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي مولناه مما يعني عدم الحصول على مردود مالي نسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى .والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة أو الخدمة منها المنافسة ، انخفاض الدخل ، نوع السلعة ....الخ .
- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه .

رابعا : أهمية التمويل

مهما تنوعت المشروعات فأنها تحتاج إلى عملية التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها ، اذ يعدّ التمويل بمثابة الشريان الرئيس للمشروع **(صالح ،2014:36)** ومن هنا تظهر أهمية التمويل لما له من دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك من خلال تهيئة راس المال اللازم لإنجاز المشاريع و تأمين التدفقات لرؤوس الأموال بإشكالها المختلفة من اجل تحقيق الأهداف المخططة وتحقيق الرفاهية لإفراد المجتمع . تلجا المؤسسات والدول وكذلك المنظمات التابعة لها في وقت الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات رغم الاستخدام الدائم لكافة مواردها المالية **(السعيدي ،2015:40)** .

خامسا : خطوات التمويل

أن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من مؤسسة لأخرى وفقا لعدة اعتبارات من بينها الحجم وطبيعة النشاط والبيئة ، مما يؤدي إلى أنه من الصعب وضع خطوات موحدة لكل مؤسسة ، لكن على الرغم من تلك الصعوبات سوف نتعرض للخطوات الأساسية التي يمكن أن تضعها المؤسسات لتنفيذ وظيفة التمويل **(فوزية ،2011: 39-40)** .

1. التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة :

من أولويات المؤسسة التعرف على الاحتياجات المالية الخاصة بها خلال الفترة الحالية وكذلك الاحتياجات المستقبلية ، على أن يتم ترتيب تلك الاحتياجات حسب الأهمية لكي يتم النظر فيما هو متوفر منها ، وهذا الأمر يتطلب من المخططين الماليين أن يضعوا خطة مالية شاملة وتتسم بالمرونة وممكنة التفسير .

2. تحديد حجم الأموال المطلوبة

بعد أن يتم التعرف من قبل المؤسسة على الاحتياجات المالية تبدأ مرحلة تحديد مقدار الأموال المطلوبة لتغطية تلك الاحتياجات ، وتعد هذه الخطوة غاية الصعوبة لأنه ليس من السهل تقدير مقدار الأموال المطلوبة بشكل دقيق ، ولهذا السبب لابد من وضع حدين لتمويل أي عملية أو صفقة هما الحد الأعلى والحد الأدنى ، ومحاولة الالتزام بهما بالاستناد إلى حساب تكاليف الأصول الرأسمالية وتحديد النفقات الأخرى .

3. تحديد شكل التمويل المرغوب

قد تلجأ المؤسسات إلى الاعتماد على القروض إلى إصدار السندات وبعض الأسهم وغالبا ما يتم تحويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية تكون ذات دفعات موسمية .

4. وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية

بعد أن يتم تحديد الاحتياجات المالية وحجمها وشكل التمويل فأنه من الأفضل أن يتم بعدها وضع خطة أو جدول زمني وخلال وضع تلك الخطة لابد من الأخذ بنظر الاعتبار الفترة التي يحتاجها الممول لغرض تلبية طلبات التمويل المقدمة من طرف المؤسسة .

5. وضع وتطوير الخطة التمويلية

تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستتحقق من خلالها الأموال والعائدات المتوقعة ،إضافة إلى الضمانات التي تساعد في عملية الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل التي تتعلق بعملية السداد

وتبين أيضا هذه الخطة مقدار التدفقات الداخلة والخارجة الأمر الذي يطمئن من خلاله المقترضين على منح أموالهم عند مواعيد استردادها .

6. تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها

تتطلب عملية تنفيذ الخطة أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق وتتطلب كذلك المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناتجة من التنفيذ الخاطئ أو أي أسباب أخرى ، وبلا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم ولهذا الأمر لابد من العمل على تحديد الخطة وتعديلها وفق للمتطلبات الحديثة .

سادسا : مصادر التمويل

إن المصادر المتاحة لحصول منظمات الإعمال على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها الاستثمارية يمكن تصنيفها على النحو الآتي (**الشواورة ،78:2013**) :

1. من حيث المصدر وينقسم على :

أ. تمويل داخلي ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل الإرباح المحتجزة ومخصصات الاستهلاك وبيع الأصول....الخ .

ب. تمويل خارجي ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل التمويل التجاري وإصدار السندات وتسهيلات الموردين ....الخ .

2. من حيث الملكية وتنقسم على :

أ. التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الإرباح ويطلق عليه بأموال الملكية .

ب. التمويل من غير المالكين (المقرضين) . وقد يكونون موردين للمؤسسة ، أو بنوك أو مؤسسات مالية ويطلق عليه بأموال الاقتراض .

3. من حيث الزمن وينقسم على :

أ. تمويل طويل الأجل مثل القروض البنكية ، السندات ...الخ وتكون مدته أكثر من 10 سنوات .

ب. تمويل متوسط الأجل وهو الذي تكون مدته تمتد ما بين (1-10) سنوات مثل القروض المصرفية .

ج. تمويل قصير الأجل وهو الذي تكون مدته اقل من سنة مثل التمويل التجاري .

والشكل (1) يوضح مصادر التمويل .

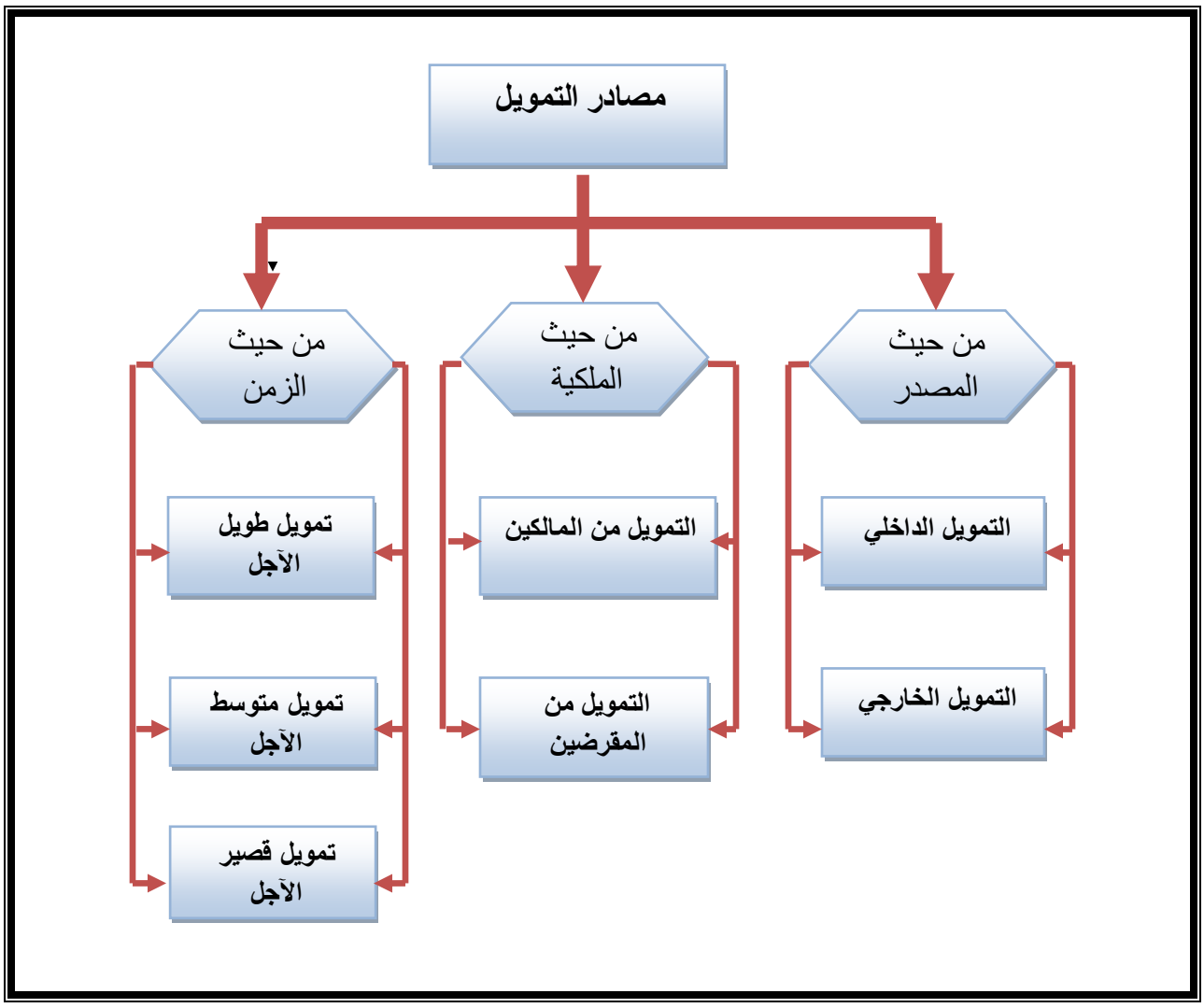

الشكل (1)

مصادر التمويل

المصدر : من اعداد الباحث .

سابعا : محددات الاختيار بين مصادر التمويل .

عندما تتخذ المؤسسة قرارها بخصوص تركيبة أصولها تتولى الإدارة المالية تقييم مصادر التمويل المحتملة في ظل مجموعة الاعتبارات الآتية : **(عقل ،2009:151).**

1. مقدار الأموال التي تحتاج إليها المؤسسة والفترة الزمنية التي ستحتاج خلالها إلى هذه الأموال .
2. ملاءمة مصادر التمويل للاستخدامات التي سيتم تمويلها .
3. كلفة التمويل مقارنة مع الكلفة السائدة في الأسواق .
4. مواعيد التسديد وتزامنها مع التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من الموجودات الممولة .
5. القيود التي تفرض على المؤسسة المقروضة من مصادر التمويل .

ثامنا : خصائص مصادر التمويل

من الضروري جدا دراسة الخصائص المميزة لمصادر التمويل ، ويمكن إجمال هذه الخصائص بأربع نقاط سنتناول كلاً منها بالتوضيح :(**الزبيدي ،2008: 595-596**) .

1. الاستحقاق : تتميز مصادر التمويل الممتلكة بعدم وجود تاريخ محدد لاستردادها من قبل الشركة ، فهي استثمار دائم في الشركة خلال فترة حياتها ،ولكن هذا الأمر لا يعني بأن هذا الاستثمار يأخذ صفته الدائمية المجردة ، إذ أن المالك يتمكن من استرداد أمواله من خلال تصفية الشركة أو بيع حصته فيها .أما مصادر التمويل المقترضة فتتميز بأن لها تاريخ سداد معين متفقاً عليه ويختلف باختلاف نوعية القرض ففي حالة عدم تسديد القرض فإن المقرضين قد يجبرون الشركة على التصفية .وتوجد هنالك ثلاث فترات لسداد القروض.

أ. قصيرة :السداد يكون خلال اقل من سنة .

ب. متوسطة : السداد يكون ما بين (1-10) سنوات .

ج. طويلة : السداد يكون بعد (10) سنوات .

2. العائد : هنالك ثلاثة مظاهر تميز الاقتراض عن الملكية نذكرها تباعا :

أ. الأولوية : تعني بأن الدائنين يتمتعون بأسبقية الحصول على العائد ، إذ توجد هنالك أولويات لمن يحصل على دخله أولا من المقرضين .

ب. المقدار : يعني أن أصحاب القروض يحصلون على فائدة محدده متفق عليها بغض النظر عن تحقيق الشركة إرباح أو تحملها للخسائر، أما الملاك فإنهم يختلفون بمقدار ما يحصلون عليه من الإرباح . إذ أن لكل مقرض دخلاً يتحدد مسبقا (باستثناء أموال الملكية) .

ج. التأكد : يعني أن تلتزم المؤسسة بدفع فائدة على القروض ويعتبر من الالتزامات الثابتة بغض النظر عن الإرباح أو الخسائر التي حققها المقترض بينما نجد ما يدفع إلى الملاك يسمى (مسحوبات) في حالة الشركة الفردية ويسمى (توزيعات) في حالة الشركة المساهمة .

3. الموجودات : أن الهدف من الاستثمار من قبل المقرضين الحصول على الفوائد أو العوائد بأشكالها المختلفة وليس الحصول على موجودات المؤسسة . أما الملاك فتعتبر موجودات الشركة من حقوقهم الخاصة يتقاسمونها كل حسب طبيعة الامتياز الذي يمتلكونه .

4. الإدارة : ليس للمقرضين أي صوت مباشر في إدارة الشركة على الرغم من امتلاكهم شروطاً معينة في عقد الاقتراض ، أما الملاك فهم لا يشتركون في إدارة الشركة وإنما تدار من قبل الملاك الآخرين .

تاسعا : إستراتيجية التمويل

تهتم إستراتيجية التمويل بالخيارات الإستراتيجية ذات الأبعاد المالية لكل من إستراتيجية المؤسسة وإستراتيجية الأعمال ، وتحاول تلك الإستراتيجية تحقيق احد الأهداف الأساسية للمؤسسة وهو هدف تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة عن طريق عملية المبادلة بين النسبة المرغوبة للمديونية إلى حق الملكية هذا من جانب والاعتماد على التمويل الطويل الأجل المتأتي من مجرى النقد الداخل للمؤسسة من جانب أخر **(رشيد وجلاب ،332:2007)** . تسعى إستراتيجية التمويل إلى تحديد الإطار العام الذي يمكن في حدوده اتخاذ أفضل القرارات والتصرفات المالية التي تساعد المؤسسة على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بها. كما يمكن لها أن توفر للمؤسسة أو لوحدة الأعمال ميزة تنافسية عن طريق توفير التمويل اللازم بأقل تكلفة ممكنة ، والمرونة في زيادة راس المال لتوفير الدعم المالي الكافي لإستراتيجية الأعمال **(إدريس والمرسي ،323:2006)**.

عاشرا : مكونات إستراتيجية التمويل

يمكن توضيح مكونات استراتيجية التمويل بالنقاط الآتية **(الدوري ،2003: 381-382)**:

أ. أدراك طبيعة أسواق المال الحالية ، وفرص التمويل المتاحة للاختيار من بينها من اجل تخفيض المخاطر وزيادة العائد كلما كان هذا ممكناً .

ب. تحديد حقوق الملاك وسياسة توزيع الأرباح .

ج. وضع المعايير من اجل تحديد مدى جودة الاستثمار .

د. تحديد المعايير الخاصة بالربحية عن طريق مؤشر العائد على الأصول ، العائد على الاستثمار ، وهامش الأرباح من المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية ، .... الخ .

هـ. تحديد سياسة هيكل الأصول وهل هي متداولة أو ثابتة ، ومعدل وحدات الأصول .

و. تحديد سياسة هيكل راس المال عن طريق تحديد العلاقة بين راس المال وبين القروض الطويلة والقصيرة الأجل .

ز. تحديد سياسة الرقابة المالية عن طريق تحديد الأساليب والأدوات الرقابية وتحديد الاحتياطيات والمقارنة بين التكلفة والعائد .

احد عشر : تعريف التمويل الزراعي

يعرف التمويل الزراعي بأنه الكيفية التي من خلالها يتم الحصول على رأس المال واستخدامه في القطاع الزراعي **(صالح ،36:2014)** أي أنه يبحث في الأساليب والطرق التي يمكن عن طريقها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل الطرق لاستخدام رأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي، أما المقصود برأس المال فهو مجموعة من العوامل الإنتاجية المطلوب استعمالها في مختلف العمليات الزراعية، مثل شراء الأرض وأنشاء المباني المطلوبة في الزراعة، شراء الحيوانات، تمويل عمليات الإنتاج الزراعي وسد حاجات الفنون الإنتاجية الحديثة المطلوب استخدامها في العمليات الزراعية **(الداهري ،271:1987)** وعليه يمكن تعريف التمويل الزراعي بأنه "الحصول على الأموال بطريقة مناسبة من اجل توظيفها في الزراعة لسد حاجات المزارعين و الفلاحين".

اثنا عشر : أنواع التمويل الزراعي

تختلف مؤسسات التمويل من دولة لأخرى من ناحية الشكل والهيكل وهذا يعتمد على طبيعة النظام المالي والاقتصادي المعمول به في تلك الدولة . ولقد عنيت مؤسسات التمويل بأنواع متعددة من التمويل وطرق عديدة من الصعب حصرها واختلفت شروط الإقراض تحت عوامل مختلفة وتبعا للحقب الزمنية المختلفة و منها: **(صالح ،37:2014)** .

1. التمويل بحسب مدة القرض

القروض القصيرة الآجل (القروض الموسمية) ، تقل مدتها عن سنة واحدة من حيث تسديدها والقروض المتوسطة الآجل بين (1–5) سنوات و القروض الطويلة الآجل من (5) سنوات فما فوق .

2. التمويل بحسب عائدية رؤوس الأموال المستثمرة

التمويل العام الذي يعتمد هذا المصدر على ما تخصصه الدولة من أموال و التمويل الخاص الذي يعتمد على استثمارات القطاع الخاص ، والتمويل المختلط يعتمد على مشاركات القطاع الخاص و مساهمة الدولة في تكوين رؤوس الأموال .

3. التمويل بحسب النشاط القطاعي

يصنف التمويل وفق النشاط إما زراعي أو صناعي أو عقاري و غيرها من القطاعات .

4. التمويل بحسب شكل العلاقة

يقصد به العلاقة بين المقترض و المقرض و الوسيط المالي المصرفي أو غير المصرفي وهي تقسم على :

أ. التمويل المباشر: التمويل من دون إي وسيط قد يكون من الحكومة بإصدار سندات على اختلاف أنواعها والمؤسسات من العملاء أو الموردين أو حتى مؤسسات أخرى للحصول على التمويل للمشاريع المخططة.

ب. التمويل غير المباشر: هذا النوع يمثل كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك إي كل المصادر المالية التي يوجد فيها وسيط مالي . إذ يقوم هؤلاء الوسطاء الماليون بتجميع المدخرات المالية من الوحدة الاقتصادية ذات فائض ثم توزيعها المدخرات إلى الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها فالمؤسسات المالية الوسيطة تسعى إلى التوافق بين متطلبات مصادر الادخار و متطلبات مصادر التمويل . والشكل (2) يوضح أنواع التمويل الزراعي .

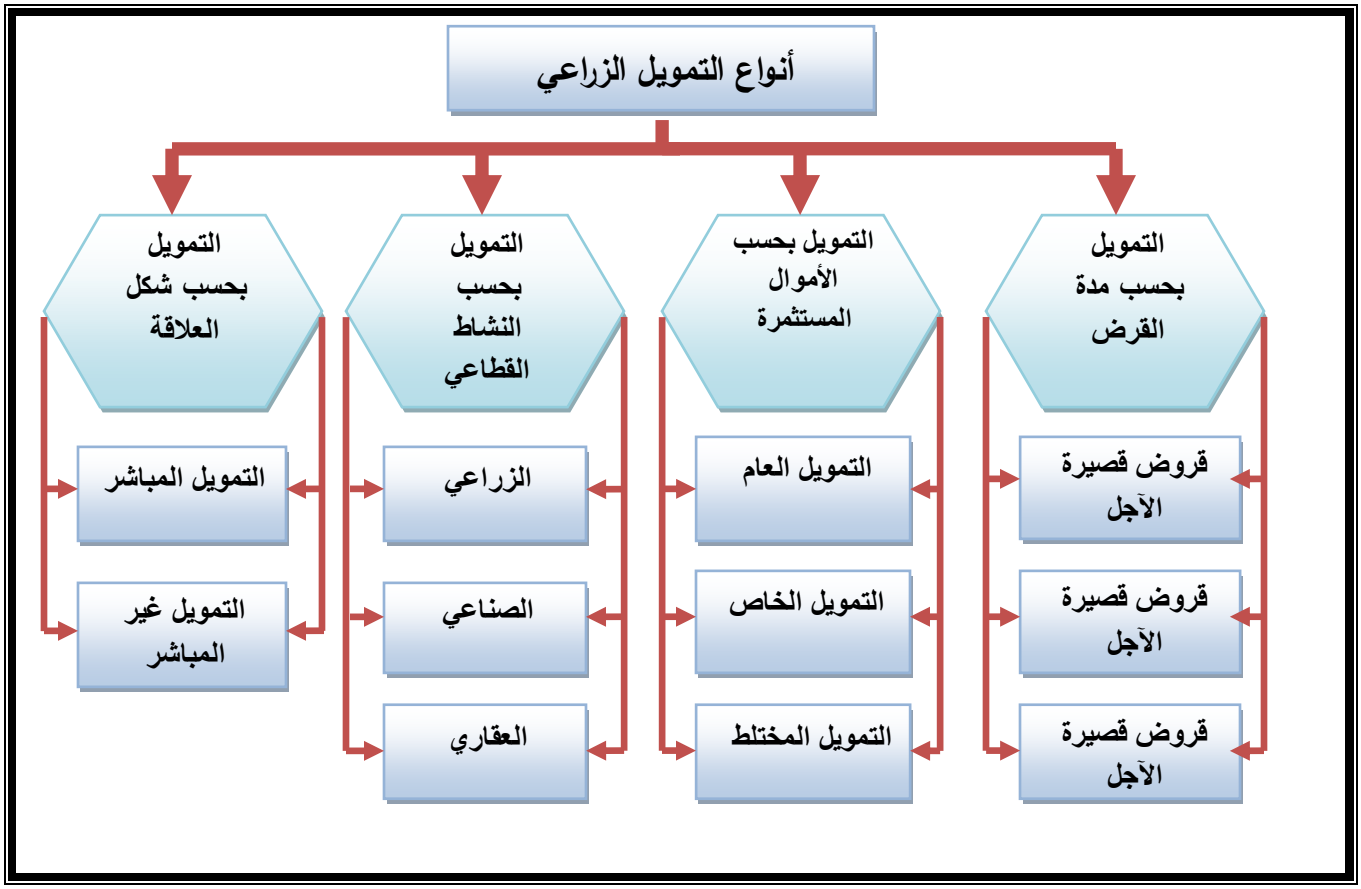

الشكل (2)

أنواع التمويل الزراعي

المصدر : من اعداد الباحث

المبحث الثاني

المصارف المتخصصة ونشاط الإقراض المصرفي

اولا : تعريف المصارف المتخصصة

تقوم بنشاطات مختلفة تكمل نشاطات الأجزاء الأخرى من النظام المصرفي ، وتعمل على تمويل مشروعات أو عمليات صناعية ، أو زراعية أو تجارية ،وذلك وفقا لتخصص المصرف ،وهي تعتمد في مواردها على رأسمالها ،أو ما يخصص لها من ميزانية الدولة ، وكذلك من السندات أو القروض العامة التي تصدرها، وهي بدورها لا تستطيع التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها ، وهذا ما تحاول المصارف المتخصصة في الوقت الحاضر عمله ، إذ تقوم بأعمال المصارف التجارية إلى جانب تركيز اهتماماتها على قطاع معين بدرجة أساسية **(هوشيار ،250:2005)** . حيث تختلف أنشطة هذه المصارف عن المصارف التجارية لانها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل ، وخبرات خاصة ، ومعرفة بطبيعة العمليات مثل النشاط الزراعي أو الصناعي أو العقاري . وكما في الجدول (1) تعرف المصارف المتخصصة على أنها:

الجدول (1)

تعريف المصارف المتخصصة

(الباحث ، السنة والصفحة)	التعريف
(حنفي ،93:2008)	المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية
(الشمري ،20:2009)	مصارف تتخصص بمنح الائتمان لمنشات وأفراد وقطاعات اقتصادية كالمصارف الصناعية أو الزراعية أو الإسكان ، الرهون ، الاستهلاكية ، لكن عندما انتشرت الصيرفة الشاملة نلاحظ أن هذه المصارف بدأت تزاول مختلف أنواع النشاطات والعمليات المصرفية وليس لقطاع معين
(حدادوهذلول،171:2010)	مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوق النقدي والسوق المالي من خلال القيام بمهمة وسيط مالي بين أنواع محددة من المقرضين والمقترضين
(عبد القادر،71:2010)	المصارف التي تتخصص في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط من دون غيره كالمصارف العقارية والزراعية والصناعية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الواردة أعلاه .

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث بأن المصارف المتخصصة يمكن تعريفها بإيجاز على أنها المؤسسة المالية والمصرفية التي تتخصص في تنمية ودعم احد القطاعات الاقتصادية بغية تحقيق أهداف معينة.

وبصفة عامة تشترك هذه المصارف في الخصائص الآتية : **(حنفي ،93:2008)**

1. تتلقى الودائع من الأفراد ، وإنما تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية .
2. قد يكون جانب من أهداف هذه البنوك قوميا اجتماعيا لذلك قد تساعدها الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز .
3. لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط بل تقوم بالاستثمار المباشر عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك .

ثانيا : خصائص المصارف المتخصصة (الصيرفي ،31:2007) :

تقوم المصارف المتخصصة بعمليات الائتمان المتوسط والطويل الآجل في نشاط اقتصادي معين كالمصارف الزراعية والصناعية والعقارية . وتعتمد المصارف المتخصصة بالإضافة إلى مواردها الذاتية (رأس المال واحتياطات المصرف) أيضا على عدة موارد خارجية ، ويغلب على هذه الموارد طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار السندات تشتريها مؤسسات التمويل الكبرى وكذلك شركات التأمين ، وقد تقترض من البنك المركزي أو من المصارف التجارية أو من الدولة . ومن الجدير بالذكر أن هذه المصارف في الدول النامية تعتمد بشكل رئيس في الحصول على الموارد الخارجية على الدولة والبنك المركزي والمصارف التجارية ، لضيق الأسواق المالية في هذه الدول ، وعادة تقدم لها هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة .

ثالثا : أنواع المصارف المتخصصة

الجهاز المصرفي العراقي عريق بتاريخه قياسا باقتصادنا العربي إذ يعود تاريخ تأسيسه إلى عام 1890 حينما أفتتح المصرف العثماني الانكليزي فروعا له في بغداد ثم تلاه المصرف الشرقي عام 1912 ، حتى عام 1935 عندما تأسس المصرف الزراعي الصناعي بموجب القانون رقم (51) والذي باشر بأعماله في عام 1936 ، وفي عام 1940 أُعيد تنظيم المصرف الزراعي الصناعي عن طريق شطره إلى مصرفين مستقلين احدهما يتولى شؤون التسليف الزراعي والأخر شؤون التسليف الصناعي **(وهم ،100:2009)** . وفي سنة (1959) صدر القانون رقم (13) قانون المصرف الزراعي العراقي ،

والذي نصت المادة الثانية فيه على أن غاية المصرف هي المساهمة في رفع وتحسين مستوى الزراعة والإنتاج الزراعي ، وقد صدرت عدة تعديلات على قانون المصرف الزراعي هدفت الى تشجيع وتطوير القطاع الزراعي بمختلف مجالاته . حيث كان مقدار رأسمال المصرف في سنة (1959) (10) ملايين دينار وفي سنة (1981) ازداد رأسمال المصرف إلى (300) مليون دينار ، وفي سنة 1991 تم تجميد عمل المصرف بسبب ظروف الحصار . وفي سنة 1992 صار أسمة (المصرف الزراعي التعاوني) حيث بلغ عدد فروعه في السنة ذاتها(29) فرعا في جميع إنحاء العراق ، وبلغ عدد فروع المصرف لسنة 2001 (55) فرعا وفي بداية سنة 2007 تم دمج بعض فروع المصرف بسبب الظروف الأمنية ليصبح عدد فروعه (40) فرعا وبرأسمال قدره (6000) مليون دينار (**ثويني ،195:2010**) ، يمكن تقسيم المصارف المتخصصة تبعا لعمليات التمويل التي تمارسها على :

1. المصارف الصناعية

تم تأسيس المصرف الصناعي بموجب القانون رقم (12) لسنة 1940 بعد فصله عن المصرف الزراعي ، وصدرت عدة تعديلات على نظام المصرف الصناعي منها القانون رقم (34) الذي صدر في سنة 1969 لتسهيل مهمة المصرف في منح القروض للقطاع العام بضمان الحكومة ، ويهدف المصرف وفقا لقانونه كمؤسسة مصرفية متخصصة بالإقراض إلى تنمية وتطوير منشأة القطاع الصناعي (**ابو حمد ، قدوري ،346:2005**) .

2. **المصارف العقارية**

هي المصارف التي تقوم بتقديم الخدمات الائتمانية العقارية ، وما يتصل بها من تمويل لمشروعات البناء والإسكان ، كمنح قروض بضمان العقارات أو الأراضي ، أو تقديم القروض للجمعيات التعاونية الإسكانية ، وتسهم هذه المصارف في تأسيس شركات لبناء المساكن والمباني على اختلاف أنواعها **(أبو حمد وقدوري،29:2005-31)**.

3. **المصارف الزراعية**

هي مصارف إنمائية متخصصة تتمتع باستقلال مادي وأداري وشخصية معنوية تؤهله لممارسة مهامه المحددة له بالقانون رقم (110) لسنة 1947 ، وباشر المصرف إعمال الصيرفة التجارية الشاملة في النصف الثاني من عام 1996 استنادا إلى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (9) في 1996/1/4 (**ثويني ،196:2010**) ، وكذلك تعرف بأنها مؤسسات تقوم بتقديم التمويل اللازم لتطوير النشاط الزراعي ، إذ تقدم قروض قصيرة الآجل لتمويل شراء البذور والأسمدة والمبيدات وقروض متوسطة الآجل لتمويل

شراء الآلات الزراعية، وقروض طويلة الآجل لتمويل شراء الأراضي الزراعية واستصلاحها **(القصاص،87:2010)** .

رابعا : أهداف المصارف المتخصصة

تعد المصارف المتخصصة من أهم المؤسسات المالية الوسيطة التي تؤدي دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية عبر تحقيق الأهداف التي تسهم في تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والإسكان وغيرها من القطاعات **(الوادي، وآخرون ،216:2010)**. وأهم هذه الاهداف ماهو واردٌ في الجدول (2) :

الجدول (2)

أهداف المصارف المتخصصة

المصارف الصناعية	المصارف العقارية	المصارف الزراعية
1. منح التمويل جزئيا أو كليا لغرض إقامة المشاريع الصناعية أو تطويرها أو توسيعها . 2. تشجيع الصناعة المحلية واليدوي (الصغيرة) لغرض تقليل البطالة وزيادة فرص العمل . 3. القيام بالدراسات اللازمة كدراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشورة الفنية و الإدارية اللازمة لبعض المشاريع . 4. المساهمة في ملكية أسهم عدد من المشاريع الصناعية وتشجيع القطاع الخاص على امتلاك أسهمها أيضا. **5.** تقديم التسهيلات الائتمانية لغرض تمويل القطاع الصناعي وبما لا يتعارض مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة .	1. تقديم التمويل لغرض إقامة المشاريع السكانية ولذوي الدخل المحدود . 2. إقامة المشاريع السكانية الخاصة وبيعها للمواطنين وبأسعار مناسبة لدخولهم. 3. تقديم الدراسات الإستراتيجية حول السياسة السكانية العامة للدولة وكذلك القيام بالدراسات السكانية والإحصائية اللازمة لذلك . 4. إقامة المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكانية لغرض تشجيع الانتقال إليها وتشجيع الحرف الصغيرة وبرامج التدريب المهني والعمل على توفير فرص عمل للمستفيدين من المشاريع السكانية	1. منح التمويل للأغراض الزراعية المختلفة على اختلاف آجاله . 2. تشجيع إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعي . 3. شراء سندات القروض التي تصدرها تلك الشركات المساهمة العامة الزراعية . 4. توفير المستلزمات الزراعية الضرورية للمزارعين وبأسعار منافسة . 5. تمويل عمليات تسويق المنتجات الزراعية وتصديرها 6. تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وتقديم الخبرة الفنية والإدارية اللازمة لإقامة تلك المشاريع

المصدر: (جياس ،49:2012) .

خامسا : مفهوم وأهمية القروض المصرفية

تعدّ عملية الإقراض الوظيفة الأهم على الإطلاق في مجال الأعمال المصرفية **(شهلوب،1:2007)** التي تحقق أهداف المصرف **(Rose&Hudgins,2005:521)** لما تمثله القروض من استخدام للودائع المصرفية التي تعد المصدر الرئيس لأموال المصرف إلى جانب رأسماله المدفوع و الاحتياطات والأرباح المحتجزة **(عبد الحميد،103:2000)** .

وتعرف القروض المصرفية بأنها الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم من خلالها تزويد الإفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها في تاريخ محدد **(عبد الحميد ،103:2000)** . وتعُرفَ القروض بأنها الأموال التي تمنح للإفراد والمنظمات التي يتعهد بموجبها المقترض بسداد مبلغها مع الفوائد والمصاريف والعمولات دفعة واحدة أو على عدة دفعات في تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات تساعد المصرف على استرجاع مبلغ القرض في حالة عدم السداد **(الجنابي و ارسلان :2009)** . ومما تقدم يمكن تعريف القروض بأنها الخدمات النقدية أو العينية التي تقدمها المؤسسات المالية إلى الزبائن مقابل فائدة معينة تدفع إلى المؤسسة المقرضة نتيجة تخليها عن حقوقها لفترة معينة . تعد القروض المصرفية المورد الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في الحصول على الإيرادات حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته **(الدسوقي ،129:2009)** . لذلك تولى القروض المصرفية عناية خاصة من قبل المصارف لما تمثله نسبة كبيرة من أصولها .حيث تعد القروض المصرفية من العوامل المهمة لعملية خلق الائتمان التي تؤدي إلى زيادة الودائع والنقد المتداول وتلعب القروض دوراً مهماً في التمويل الصناعي والزراعي والتجاري وكذلك تمويل الخدمات ، حيث ان الاموال المقرضة تمكن المنتج من عملية شراء المواد الاولية وزيادة اجور العمالة اللازمة لعملية الانتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول على مستلزمات الانتاج من الآلات والمعدات ، وتساعد القروض الوسطاء (التجار) في عملية الحصول على السلع وخزنها ومن ثم بيعها بالنقد او بالآجل ، حيث يعني ذلك ان منح القروض يساعد المصارف في الاسهام في النشاط الاقتصادي ورخاء المجتمع الذي تقدم له الخدمة حيث تعمل القروض على توفير فرص الحصول على العمالة وزيادة القوة الشرائية والتي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي **(عبد الحميد ،2000: 104-105)**. فضلا عن ان الكثير من المصارف تركز على عملية منح القروض من اجل زيادة نسبة الأرباح المصرفية **(Wild, Subramapyam, & Halsey, 2007 :610)**

سادسا : انواع القروض المصرفية

توجد عدة تصنيفات لأنواع القروض ، حيث يمكن تصنيف القروض من حيث الغرض ومن حيث القطاع ومن حيث المدة ومن حيث الضمانات المقدمة ومن حيث عدد المقرضين ومن حيث الجهة المستفيدة وكما يأتي :

1. القروض من حيث الغرض : تنقسم القروض من حيث الغرض من استعمالها على نوعين هما :

أ. القروض الاستهلاكية : وهي القروض التي يكون الغرض من استعمالها استهلاكيا إذ تمنح هذه القروض لشراء سيارة أو أثاث.. ، وعادة ما تأخذ المصارف سعر فائدة على هذه القروض أعلى من سعر فائدة القروض الأخرى لكونها تتضمن درجة مخاطرة أعلى .

ب. القروض الإنتاجية : وهي القروض التي يكون الغرض من استعمالها زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء المواد الخام و شراء الآلات لدعم الطاقة الإنتاجية للشركة ، و تشجع البنوك المركزية المصارف على أعطاء هذه القروض لأن في ذلك دعماً للاقتصاد الوطني .

2. القروض من حيث القطاعات الاقتصادية : تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية المقترضة على عدة أنواع وكما يأتي :

أ. القروض الصناعية هي تلك القروض التي يطلبها الحرفيون و المصانع و يتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة ، وعادة تقوم المصارف الصناعية بتوفر هذا النوع من القروض لتحقيق الأهداف التي تخدم القطاع الصناعي .

ب. القروض الزراعية : تعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة ولاسيما في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة بشكل أساس ، وتعرف بأنها القروض التي تقدم للمزارعين لغرض شراء البذور و الأسمدة أو الآلات الزراعية وغالبا ما تمنح لآجال قصيرة إي لأقل من سنة حسب الموسم ، ولا شك في أن لهذا النوع من القروض مخاطر عالية بسبب تأثير العوامل الجوية على المحصول فضلا عن تأثير الأمراض إذا لم تتم السيطرة على هذه الإمراض وبالتالي القضاء عليها، و قد تعطى هذه القروض لسنوات عدة في حالة تمويل شراء ماشية أو ألآت زراعية وما شابه ذلك و في كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة (المصارف الزراعية) تقوم بمنح القروض للمزارعين بأسعار فائدة منخفضة وبشروط مقبولة وذلك مساهمة منها في التنمية الاقتصادية (**أبو حمد وقدوري،238:2005**) . وان الهدف الرئيس لهذه القروض هو جعل رؤوس الأموال متاحة لكل العاملين في هذا القطاع وتوفير فرص العمل لهم للنهوض بالواقع الزراعي وتدعيم عملية التنمية (**Gramer, Jensen,& Southgate, 1997 :251**).

ج. القروض العقارية : تمنح القروض العقارية للأفراد و للمشروعات لشراء ارض أو بنائها أو شراء مبنى، و تكون عادة مدة هذا النوع من القروض لفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من (15) سنة **(أبو حمد وقدوري ،238:2005)** ، وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالمباني التجارية والسكنية التي أنشئت من تلك القروض **(Thomas &Loyd ,2006: 211)**

- قروض المؤسسات المالية : هي تلك القروض التي تمنح إلى المصارف أو شركات التامين وغيرها من المؤسسات المالية بهدف تيسير أعمالها **(Rose, &Hudgins, 2008 :134)**

3. **القروض من حيث المدة :** تقسم القروض الزراعية بحسب اجلها على ثلاثة أنواع هي

أ. قروض قصيرة الأجل : تمنح عادة هذه القروض لتمكين المزارعين من شراء الضرورات الزراعية مثل البذور والأسمدة ومستلزمات المكافحة والأعلاف ، وتكون هذه القروض شهرية لغاية ثلاثة اشهر ، أو موسمية إي من ثلاثة شهور إلى تسعة شهور ، أو سنوية إي من تسعة شهور إلى سنة واحدة .

ب.قروض متوسطة الأجل : تمنح عادة هذه القروض لتمكين المزارعين من شراء المعدات والجرارات والثيران وغيرها من التسهيلات الزراعية التي تستهلك على مدى عدة سنوات تتراوح بين سنتين وثماني سنوات.

ج.قروض طويلة الأجل : تمنح هذه القروض في الغالب للأموال غير المنقولة كالأراضي الزراعية مثلا ، وتقدم غالبا لشراء المَزارع مما يكون لها الأثر على الزراعة على مدى عدة سنوات تتراوح بين ثماني سنوات وخمس عشرة سنة .

4. القروض من حيث نوع الضمان : الضمان هو الوسيلة التي تعطي تأمينا للمصرف ضد مخاطر عدم السداد ، حيث يساعد المصرف على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز الزبون عن السداد ، و يقسم هذا النوع من القروض على قسمين رئيسين هما :

أ. قروض من دون ضمانات : يمكن أن يمنح المصرف لأحد زبائنه قرضا بدون ضمان و ذلك اعتمادا على سمعته المالية و على قوة مركزه المالي وتمنح غالبا هذه القروض في ظروف محددة كمحاولة لكسب زبائن جدد أو الاحتفاظ بزبون جيد.**(أبو حمد وقدوري :240:2005)** .

ب. القروض بضمانات : هي تلك القروض التي يمكن أن تسترجع في حالة عدم التزام الزبائن بسداد ما بذمتهم للمصرف من خلال الضمانات المحجوزة لدى المصرف ، حيث تتنوع هذه القروض بتنوع الضمانات التي تمنح مقابلها فقد تكون الضمانات شخصية أو عينية ، وعادة ما تكون القروض مصحوبة بضمانات و تدعى هذه الضمانات (بالضمانات التكميلية) . والشكل (3) يبين أنواع القروض المصرفية .

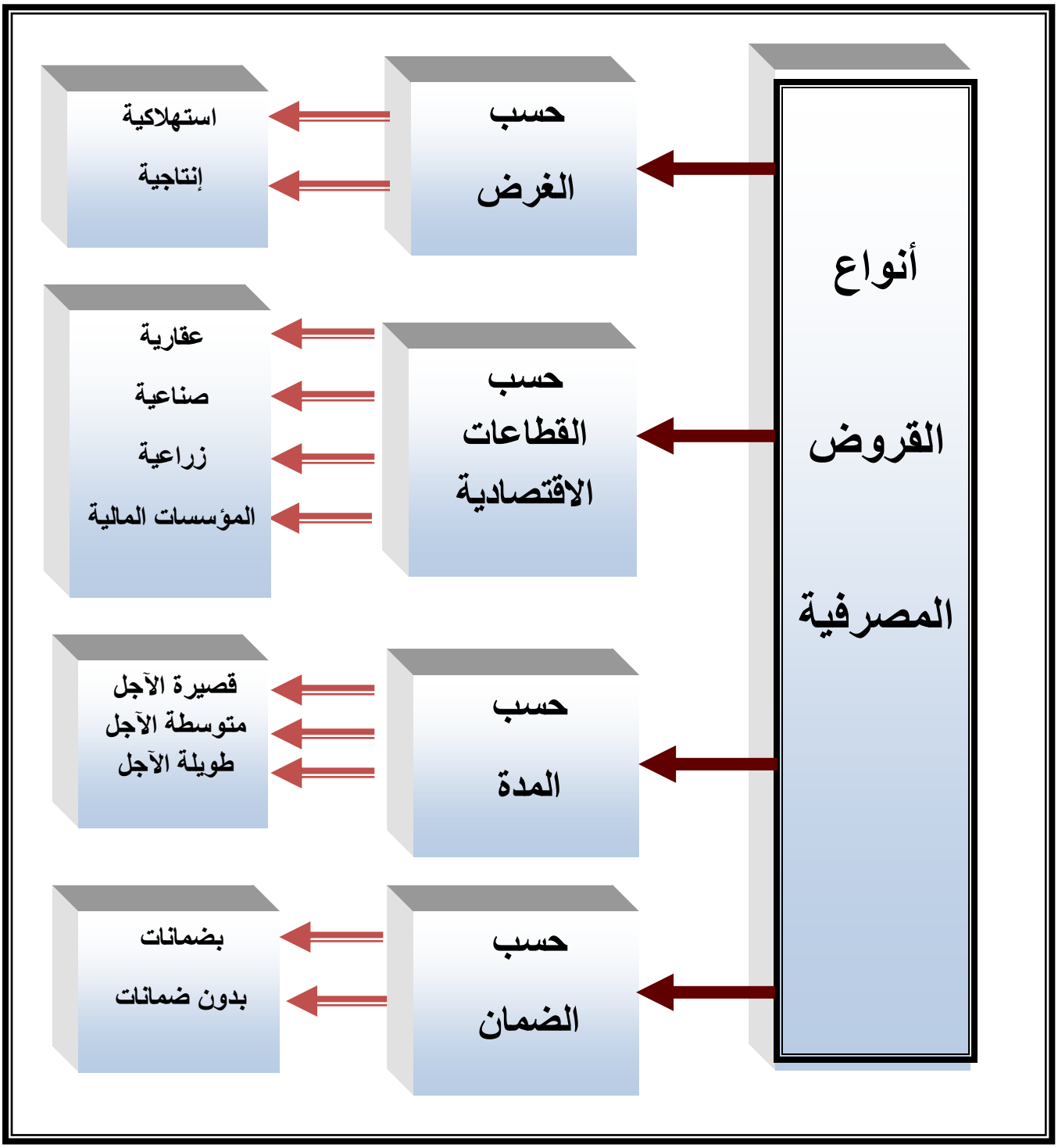

الشكل (3)

أنواع القروض المصرفية

المصدر : من اعداد الباحث .

سابعا : السياسة الاقراضية

وهي تعني جميع الإجراءات التي تحددها الإدارة العليا للمصرف التي تتقرر من خلالها مجالات استخدام الأموال ضمن الأسس والقواعد الموضوعة التي تعكس فلسفة المصرف وثقافته الاقراضية **(Hempel& Sinonson, 1998:397)** . تختلف السياسة الاقراضية للمصرف من وقت إلى أخر فمثلا بعد حدوث الحرب العالمية الثانية توجهت المصارف لمنح القروض للإفراد لتمويل الحاجات الاستهلاكية كشراء المنازل لتحفيز الطلب عليها وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي اتجهت المصارف للبحث عن مقترضين من دول العالم الثالث التي تسعى لرفع المستوى المعيشي (**الجنابي ،164:2005)** ، كما يعتبر الإطار العام للسياسة الاقراضية من الأمور الأساس في عمل المصرف (**النعيمي ،45:2010)** . كما تعرف السياسة الاقراضية بأنها خطة يضعها المصرف لغرض البت بمجالات استخدام الموارد المالية للمصرف ضمن التشريعات والقوانين الموضوعة ، وتفضل السياسة الاقراضية المكتوبة على السياسة الاقراضية الشفوية لغرض ضمان وصول التوجيهات والتعليمات الدقيقة وكذلك احتمال التفسير غير الصحيح وفقا لمدركات الإفراد في السياسة الاقراضية الشفوية وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض عدة في مقدمتها(**أبو حمد وقدوري ،244:2005)**:

1. الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها كافة **(أبو حمد ، 241،2002)**.
2. تحديد سلامة القرض الذي يمنحه المصرف .
3. تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضٍ .
4. تأمين مسؤوليات وصلاحيات كل فرد ودوره في عملية الإقراض .

وبشكل عام فإن السياسة الاقراضية بالرغم من اختلافها من مصرف إلى أخر إلا أنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها .

ثامنا : مقومات السياسة الاقراضية

لكل مصرف سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض إلا أَنَ غالبية المصارف تتفق في الإطار العام المكون لمحتوياتها. يتم إقرار تلك السياسة من قبل الإدارة العليا والمتمثلة في مجلس إدارة المصرف. فالسياسة الاقراضية تعد من أهم وابرز سياسات المصارف قاطبة **(العلاق ،80:1998)** وتحقق السياسة الاقراضية مزايا أهمها إيصال معلومات دقيقة للمسؤولين وبيان النقاط المهمة فيها وزيادة دقة المبادئ المنظمة للإقراض**(الحكيم،26:2008)** .

و لأجل نجاح السياسة الاقراضية للمصرف ، يجب توفير مجموعة من المقومات أهمها :

1. تنمية الأنشطة للمصرف وتحقيق عائد مرض.
2. تأمين الرقابة المستمرة على العملية الاقراضية في كافة مراحلها.
3. سلامة القروض الممنوحة. (**أرشيد ، جودة،1999:208**).

تاسعا : الضمانات المصرفية .

يقوم المصرف عادة بدراسة رغبة الزبون بالدفع عبر الاستعلام عن سمعته الأدبية والاجتماعية ودراسة كفاءته الإدارية من خلال التحليل التاريخي لتدرج أوضاعه وأوضاع مؤسسته ، وكذلك دراسة وضعه المالي وتحليل القوائم المالية والتأكد من الجدوى الخاصة بالمشروع المطلوب تمويله ، ولكن بالرغم من ذلك يقوم المصرف بالطلب من الزبون تقديم الضمانات المناسبة لمواجهة أية احتمالات منظورة وغير منظورة قد تؤدي إلى عملية إهدار أموال المصارف وبالتالي ودائع الجمهور . وهناك عدد من الشروط الواجب توفرها في إي ضمان يقدم لقاء الحصول على القروض الواجب مراعاتها من قبل المسؤولين عن السياسة الاقراضية في المصرف وهي (**عبد الله ، والطراد ،2006:176**) :

1. سهولة تسييل الضمان لتسديد قيمة القرض عند الضرورة .
2. أن تكون قيمة الضمان مستقرة ولا تخضع لتقلبات حادة فيكون لهبوط قيمتها المفاجئ اثر عكسي على قدرة المصرف على استرداد حقوقه .
3. أن تكون إجراءات نقل ملكية الضمان سهلة وغير معقدة .
4. سهولة التسويق .
5. سهولة التقدير.

عاشرا : سياسة تحصيل القروض

تعرف سياسة تحصيل القروض بأنها الإجراءات الوقائية كافة التي يمكن اتخاذها لتفادي التهديدات وتعزيز الفرص ، إذ تعد الجزء الأكثر أهمية في العملية الاقراضية والتي تعيد الأموال المقترضة إلى المصرف من قبل الآخرين . لذا يتوجب على المصرف عند وضع السياسة الاقراضية إن يصمم جداول ملائمة ومناسبة لسداد تلك القروض الممنوحة (**Rose & Hudgins,2005:537**) . ولسياسة تحصيل القروض عدد من العناصر التي تسهم في تحقيق أهدافها أهمها إجراءات رصد وتحصيل المستحقات ورصد المشاكل والحصول على الإقساط المستحقة للقروض(**Rose ,2006:684**) وتعد دقة البيانات والمعلومات المالية ومصداقية تلك المعلومات من ابرز العوامل المؤثرة في سياسة تحصيل القروض (**Koch&Macdonald,2000:621**). وهناك العديد من الطرق والأساليب المختلفة لتحصيل الإقساط المستحقة على تلك القروض الممنوحة أهمها (**الشرفات ، 2001،29**) :

1. استخدام المؤسسات المتخصصة لتحصيل الديون من الزبائن .
2. اتخاذ كل الإجراءات القانونية ضد الزبائن .
3. الاتصال بالزبون وكذلك تذكيره باستحقاق الدين .
4. إيقاف التعامل مع الزبائن المتأخرين عن التسديد .

ومن خلال موازنة ما تم التطرق إليه مع سياسة تحصيل القروض المتبعة من قبل المصرف الزراعي يتضح عدم وجود سياسة فعاله لتحصيل القرض التعاوني لدى المصرف الزراعي التعاوني ، فضلا عن ذلك عدم إتباع إي طريقة من طرق التحصيل المذكورة أعلاه بحق الزبائن المتأخرين عن التسديد إلا في حدود ضئيلة جدا يتم فيها اتخاذ بعض الإجراءات القانونية .

المبحث الثالث

المبادرة الزراعية وسياستها الإقراضية .

اولا : مفهوم المبادرة الزراعية

خلال القرن الماضي بدأ انحدار القطاع الزراعي العراقي على الرغم من رصد الكثير من الأموال لدعم هذا القطاع والذي اتضح بعد عام 2003 بسبب فقدان السيولة المادية للمنتجين والفلاحين لهذا تم التفكير بالنهوض بهذا القطاع عبر المبادرة الزراعية التي جرى العمل بها فعليا في 1/8/ 2008 برأس مال خاص ومنعزل عن رأس مال المصرف الزراعي التعاوني . تسهم الزراعة في التنمية كنشاط اقتصادي ومصدر رزق وكمورد لخدمات حماية البيئة فهي تجعل القطاع الزراعي أداة فعالة ، كنشاط اقتصادي يمكن للزراعة أن تكون مصدرا لنمو الاقتصاد الوطني وموردا لغرض استثمار القطاع الخاص وحافزاً رئيساً للصناعات التابعة للزراعة (**العزاوي ،86:2012**) . وإذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد إن كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين (Ager) أي الحقل أو التربة ، وكلمة (Culture) أي العناية ، وعلى هذا يمكن القول بان الزراعة تعني العناية بزراعة الأرض ، أما المعنى الذي نقصده هنا بالزراعة فأنها تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كحراثة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية وكذلك اقتناء الحيوانات على اختلاف أنواعها لإنتاج اللحوم والحليب وغيرها وتربية الدواجن والنحل وغيرها ، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر يجري داخل المزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمها للمخازن أو الوسطاء ، فالزراعة هي علم وفن ومهنة وكذلك مهارة لاستثمار الموارد البشرية والموارد الأخرى كالأرض وغيرها وإنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش (**الداهري ،43:1987**). تسهم الزراعة بشكل كبير في الحصول على النقد الأجنبي بأنها تحل محل المستوردات الموجودة أو المحتملة وان تزيد من صادراتها ، ويتوقف خفض الاستيراد على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي وهذا قد يكون على شكلين الأول إحلال السلع الزراعية المحلية محل الاستيراد الزراعي ، أما الثاني فهو خفض الاستيراد غير الزراعي من خلال إحداث عدة تغيرات في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات زراعية محلية (**العزاوي ،87:2012**) .

أما بالنسبة للتطور التكنولوجي في الزراعة ، فقد أسهم التطور التكنولوجي في الاستخدام الآلي في الحراثة والزراعة ومكافحة الآفات الزراعية والحصاد وفي زيادة المساحات القابلة للاستغلال الزراعي ، كما أسهم التطور في وسائل المواصلات في زيادة امتداد الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي في

مجالات الزراعة المختلفة ، وقد أسهم استخدام الزراعة المحمية والري بالتنقيط في تحسين الكفاءة الإنتاجية للأرض (**الريماوي ،42:2008**) .

تشير كلمة المبادرة لغة إلى إي عمل أو سلوك يقوم به أحد الأشخاص أو يقترحه قبل سواه بغية تحقيق هدف معين. وغالبا ما يرتبط معنى المبادرة مع الإعمال الحسنه (**جياس ،70:2012**). ويرى الباحث أن كلمة مبادرة تعني القيام بعمل معين يقصد به تصحيح مسار متعثر وبناءً على هذا المفهوم نتوصل إلى أن (المبادرة) تعد حالة طارئة ، وبما ان لكل حكومة سياسة مالية تعمل على انجازها فالسياسة المالية للحكومة الحالية والسابقة تنص على تطوير القطاع الزراعي من خلال (المبادرة الزراعية). وللنهوض بالقطاع الزراعي فأننا بحاجة إلى خطوات سريعة لتنمية هذا القطاع لذا برزت الحاجة إلى المبادرة الزراعية . والمبادرة الزراعية يجب أن تعتمد على آلية معينة يتم من خلالها تنفيذ عملياتها لذا لابد من وجود مؤسسة متخصصة لتعزيز عمل المبادرة الزراعية وإدارتها بوصفها مبادرة فتية متمثلا ذلك بالمصرف الزراعي التعاوني .

ويمكن تعريف المبادرة الزراعية بأنها (اتخاذ خطوات سريعة واستباقية من قبل الحكومة للنهوض بالواقع الزراعي بمختلف أنشطتهِ سواء النباتية منها أم الحيوانية من خلال توفير كافة التخصيصات المالية والفنية التي يحتاجها القطاع الزراعي). كما تعرف المبادرة الزراعية بأنها عبارة عن قروض الهدف الرئيس منها هو دعم القطاع الزراعي بصورة عامه وتوفير الظروف والسلف لغرض تمكين المزارعين والفلاحين من تغطية تكاليف المشاريع الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي وتشمل كافة الأغراض الزراعية (**جياس ،70:2012**).

انبثقت المبادرة الزراعية مطلع عام 2008 بتوجيه من رئيس الوزراء للنهوض بواقع القطاع الزراعي وخارطة طريق هذه المبادرة تفيد بأنها شاملة لكل مفاصل هذا القطاع وتعمل ضمن سقف زمني أمدُهُ (10) سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الإستراتيجية الزراعية .

ومن خلال ما تقدم يتضح الآتي(**جياس ،72:2012**) :

1. إن المبادرة الزراعية تمثل عملاً طارئاً مؤقتاً، الهدف منه النهوض بالقطاع الزراعي لغرض تحقيق التنمية المستدامة من خلال منح قروض المبادرة الزراعية على اختلاف أنواعها من خلال المصرف الزراعي التعاوني .
2. عدم وجود جدول زمني واضح يتم من خلاله منح قروض المبادرة الزراعية مما يؤدي إلى إعاقة عملية التخطيط والتنبؤ في المدى الطويل والمتوسط والقصير الآجل للمصرف الزراعي التعاوني .

ثانيا : أهداف المبادرة الزراعية .

تتضمن المبادرة الزراعية العديد من الأهداف التي يمكن الإشارة إليها في البنود الآتية **(عيدان ،133:2010) :**

1. تزويد المزارعين والفلاحين بالبذور المحسنة والأسمدة والمبيدات .
2. ضمان شراء إنتاج المزارعين من المحاصيل بأسعار السوق وتحديد حصص الاستيراد والتصدير بما يحقق استقرار السعار ويخدم الإنتاج الزراعي في العراق .
3. تهدف المبادرة من خلال النهوض بالقطاع الزراعي إلى تحريك عجلة الاقتصاد العراقي والمساعدة في خفض نسبة البطالة .
4. تتضمن المبادرة فتح صندوق خاص لمنح القروض الميسرة لغرض تشجيع العوائل الفقيرة والمزارعين على إقامة مشاريع إنتاجية ذات المنحى الزراعي .
5. تحدد المبادرة أولويات الدولة في الاستثمارات الحكومية الضخمة في القطاع الزراعي والتي تضم مشاريع الري والبزل وتنظيم المشاريع المائية وتأسيس وحدات رقابة نوعية على المنتجات الزراعية الحيوانية والنباتية .
6. تشكيل هيئة عليا للزراعة من خبراء عراقيين وذات صلاحيات لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة .
7. تشجيع إقامة الجمعيات الفلاحية والتي تقوم بعملية التنسيق بين الفلاحين من جهة وبين القطاع العام من جهة أخرى .
8. تهدف المبادرة إلى العمل بتنظيم العقود لتشجيع المزارعين الجدد من خلال تخصيص أراضٍ ضمن عقود مع الدولة بشرط استغلالها في إنتاج المحاصيل الزراعية .

ثالثا : التشكيلات المساهمة في تحقيق أهداف المبادرة الزراعية(جياس ،72:2012) .

1. اللجنة العليا لإدارة المبادرة الزراعية التي يتمثل دورها بإصدار التعليمات الخاصة في المبادرة الزراعية
2. مجلس إدارة الصناديق التخصصية الذي من صلاحياته المناقلة ضمن مبالغ الصندوق الواحد وكذلك من صلاحياته استضافة خبراء تخصص عند الحاجة بالإضافة إلى بعض الصلاحيات الأخرى .
3. لجنة الإقراض المنبثقة من مجلس إدارة الصناديق التخصصية مهمة هذه اللجنة إقرار القروض التي تزيد مبالغها عن (50) خمسين مليون دينار إلى مبلغ (100) مائة مليون دينار .
4. المصرف الزراعي التعاوني الذي يعد النافذة التسويقية للمبادرة الزراعية الذي يقوم بمنح المبادرة الزراعية مقابل رسم خدمة مقداره (2%) من قيمة القرض حيث تم تخويل مدير عام المصرف الزراعي

التعاوني لغرض إقرار القروض التي يكون مقدارها (50) خمسين مليون دينار فما دون ذلك وتنفيذ كافة التعليمات والتوجيهات الصادرة من اللجنة العليا لإدارة المبادرة الزراعية ومجلس الإدارة وكذلك اللجنة المنبثقة منها .

رابعا : السياسة الاقراضية للمبادرة الزراعية

عند طلب قروض المبادرة الزراعية يتم إتباع الإجراءات الآتية **(المصرف الزراعي التعاوني/ فرع الديوانية):**

1. تقديم طلب القرض شعبة الزراعة الواقعة ضمن منطقة المشروع المراد تمويله بموجب استمارة طلب القرض تملأ من قبل طالب القرض لتكون بمثابة عقد بينه وبين المصرف تدرج فيها المعلومات الآتية

أ. المعلومات التعريفية للشخص طالب القرض .

ب. المؤشرات الاقتصادية للمشروع أو الزراعة المراد تمويلها من قروض الصناديق التخصصية حسب المؤشرات المطلوب تدوينها لكل صندوق (كنوع المشروع الزراعي ، أو نوع الإنفاق على الزراعة ، والغرض الدقيق من تنفيذ المشروع).

ج. السند القانوني للمشروع ، والإجازة ، ونوع ملكية الأرض .

د. المساحة (ارض بستان ، ارض بور) ، وهل تسقى سيحاً أم ديميه ، ومدى توفير المياه ، والمغروسات ونوعها ، وطرق المواصلات ، ومصادر الطاقة الكهربائية .

2. بعد ملئ الاستمارة بالمعلومات المؤشرة أعلاه يتم تدقيقها وقبولها لتنظيم القرض وتتبع الإجراءات الآتية

أ. يتم التنسيق على اجراء الكشف على المشروع أو الزراعة المراد تمويلها وفق المعلومات المثبتة بالاستمارة من قبل اللجنة الفنية المشتركة من موظفي المصرف وموظفي الشعب الزراعية بتنظيم معاملات الكشف وإعطاء مواعيد للكشف على ان لا تتجاوز الثلاثة ايام ، وفي حالة توثيق القرض المطلوب بضمانة عقارية يتم كشف الضمانة من قبل ممثلي دائرة التسجيل العقاري في المنطقة مع ممثلي المصرف لتقدير القيمة الكلية للعقار ، اما إذا وثق القرض بكفالة شخصية تضامنية فلا حاجة لاجراء اي كشف.

ب. بعد إجراء الكشف الفني والتثبت من المعلومات الواردة بالاستمارة موقعيا" تثبت اللجنة الوصف الكامل للمشروع المطلوب تمويله، مع ذكر محتويات ومكونات ومستلزمات المشروع القائمة ان وجدت وبعد قناعة اللجنة الفنية من الجدوى الاقتصادية للمشروع توصي بمنح القرض وتحديد مقداره حسب الاسعار السائدة في منطقة المشروع .

ج.ترسل إلى الإدارة العامة لغرض إقرار صرفها حسب الصلاحيات المخولة وتقر من قبل مدير عام المصرف الزراعي المعاملات التي تكون مبالغها لحد (50) مليون دينار وما زاد عنه يرسل إلى لجنه الإقراض في وزارة الزراعة لدراستها وإقرارها أو رفعها إلى مجلس الإدارة ، وبعد إقرار المعاملة تعاد إلى الفرع الذي قدم فيه طلب الحصول على القرض الزراعي ويتم اتخاذ اللازم من قبل الأخير حول حجز الضمانات أو تقديم الكفالات بعد ان يتم مفاتحة دائرة التسجيل العقاري وفيما بعد يتم استقطاع رسم الخدمة البالغ مقداره (2%) من قيمة القرض الممنوح ويصرف المبلغ للزبون .

3. إذا كانت المشاريع المراد تمويلها لغرض إعادة الأعمار أو التشغيل وتأهيل المشاريع القائمة تقوم اللجنة الفنية المكلفة والمذكورة بالفقرة (أ) من النقطة (2) بالكشف الموقعي على المشروع ويجب ان يتم مراعاة وصف المشروع وتحديد (مكونات ومحتويات المشروع ، المستلزمات المطلوبة للمشروع ، المساحة بالدونم ، الطاقة التصميمية ، الطاقة الممكنه لتشغيل المشروع بعد التحويرات و الإضافات ، والكلفة ، والمبلغ المقترح للتشغيل . . .) .

خامسا : توثيق قروض المبادرة الزراعية

يتم توثيق قروض المبادرة الزراعية واسترداد المبالغ استنادا لما يأتي(**المصرف الزراعي التعاوني/ فرع الديوانية**) :

1. الضمانات المعتمدة لتوثيق قروض المبادرة الزراعية .

أ. العقارات التي يجوز رهنها رهنا" تأمينيا" حسب إحكام القانون المدني .

ب. الابنية المشيدة بمقتضى حقوق المساطحه على أن لا تقل المدة المتبقية للمساطحة عن عشر سنوات وان لا يكون المساطح ممنوعاً من رهنها.

ويجب ان يراعى في الضمانات المذكورة في الفقرتين اعلاه من النقطة (1) ما يأتي :

- ان لا تكون محجوزة أو مرهونة لقاء دين للغير.
- ان لا تقل الحصة الشائعة عن الربع في كل عقار زراعي إلا إذا كانت مساحتها (5) دونم فأكثر من الأراضي السيحية وعشرة (10) دونم فأكثر من الأراضي التي تسقى بالواسطة و(100) دونم فأكثر من الأراضي الديمية و(2) دونم فأكثر من البساتين واعتماد جنس العقار والمنشآت المحدثه عليه أساسا في الاحتساب.

ج.الكفالات الشخصية التضامنية شريطة أن يكون الكفيل الضامن لديه تسهيلات مصرفيه لدى احد المصارف موثقه بضمانات عقاريه عائده له وعلى أن تشعر دوائر التسجيل العقاري المختصة بعدم رفع إشارة الحجز عن ضماناته إلا بموافقة فرع المصرف المختص.

د.كفالات الموظفين على أن لا تقل خدمة الموظف عن (5) سنوات وبمبلغ لا يزيد عن (20) مليون دينار .

هـ.الأسهم والسندات المالية والأوراق والسندات التجارية على أن تحتسب قيمتها وفق قيمتها الدفترية أو السوقية أيهما اقل.

و.خطابات الضمان .

ز.قبول توثيق القروض الممنوحة وللأغراض كافة لقاء كمبيالة بقيمة قرض لا يزيد عن (20) مليون دينار شريطة أن توقع الكمبيالة من قبل كفيل معَرف من قبل مدير الفرع أو المكتب ولديه تسهيلات مصرفية في المصارف الحكومية الأخرى .

2. نسبة مبالغ القروض الممنوحة استنادا إلى الضمانات الموثقة لها

يجب مراعاة عدم تجاوز مقدار القرض أو التسهيلات احد النسب الآتية من قيمة الضمانات المبينة أدناه

(80%)المسقفات، (70%) العقارات الأخرى، (60%) المغروسات والأبنية المسجلة في دائرة التسجيل العقاري، (50%) من القيمة الاسميه أو القيمة السائدة في السوق للأسهم والسندات المالية والأوراق والسندات التجارية .

3. استحصال حقوق المصرف من الضمانات الموثقة للقروض

4. تعد ديون المصرف وصناديق القروض التخصصية من الأموال العامة وديونها ممتازة وتستحصل بمقتضى قانون تحصيل الديون الحكومية المرقم (56) لسنة 1977 المعدل أو ما يحل محله.

5. يقوم المصرف بتصفية العقارات التي آلت إليه نتيجة تسوية الدين خلال فترة لا تتجاوز السنتين .

سادسا : المشمولون بقروض المبادرة الزراعية (الموقع الرسمي لوزارة الزراعة) .

1. كل شخص عراقي طبيعي او معنوي يزاول المهنة الزراعية او له علاقة بالقطاع الزراعي .

2. الشركات العراقية والعربية المشتركة على شرط ان تنفذ مشاريعها للعراق واستخدام العمالة الداخلية ضمن هذه المشاريع بحيث تنفذ داخل العراق .

3. المستثمرون المقترضون في مجال القطاع الزراعي بشرط ان يتم جدولة الديون التي بذمتهم .

الفصل الثالث

الإطار العملي للدراسة

المبحث الأول

تحليل هيكلية صناديق الاقراض التخصصية للمبادرة الزراعية

المبحث الثاني

تحليل واقع المبادرة الزراعية للنهوض بالواقع الزراعي في محافظة الديوانية

المبحث الأول

تحليل هيكلية صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية .

قبل التطرق إلى أنواع صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية لابد من معرفة ما المقصود بالصندوق. فالصندوق كما يرى المختصون بالعلوم الإدارية والاقتصادية بأنه تجميع الأموال من أشخاص معنويين او طبيعيين لغرض استثمار هذه الاموال ، عن طريق إدارة تقوم بالنيابة عن أصحاب هذه الأموال وتعمل على السعي لتحقيق الأرباح وتفادي المخاطر . كما يعرف الصندوق على انه مجموعة الأموال التي يسهم فيها المستثمرون الذين قد يكونون أفرادا أو مؤسسات زراعية والتي تدار و تستثمر بالنيابة عن هؤلاء المستثمرين . من خلال ما تقدم يمكن للباحث أن يعرف صناديق المبادرة الزراعية بأنها " مجموعة من الأموال التي تخصصها وتستثمرها الحكومة العراقية في القطاع الزراعي بمختلف الأنشطة النباتية والحيوانية وعلى شكل قروض تمنحها إلى الفلاحين والمزارعين من اجل النهوض بواقع الزراعة العراقية ". وقد تم استحداث وحدة صندوق القروض التخصصية الزراعية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي التعاوني وتتولى تقديم القروض لدعم القطاع الزراعي والإشراف على إعمال الصناديق الخمسة الآتية :

اولا : صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية .

يسعى هذا الصندوق للعمل على تمويل كافه القروض الخاصة بمشاريع الثروة الحيوانية والسمكية وكذلك الإحياء المائية أو تطوير وتوسيع مشاريعها القائمة . والجدول (3) يبين آلية منح قروض صندوق تنمية الثروة الحيوانية .

الجدول (3)

آلية منح قروض صندوق تنمية الثروة الحيوانية

ت	نوع القرض	مبلغ القرض	فترة الإمهال	إلية التسديد
1	تشغيل مشاريع بحيرات الأسماك	(3,840,000) دينار	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى	(2) إقساط سنوية .
2	مشاريع المجترات وتشمل :			
	أ. تسمين ذكور جاموس محلية	(1,400,000) دينار للواحد	سنة واحدة بعمر (4-6) شهور للواحد	يسترد بمدة لا تزيد عن سنة واحدة
	ب. شراء أبقار حليب مستوردة	(5)مليون دينار للبقرة الواحدة (2) مليون دينار أعلاف	إمهال سنتين	(6) إقساط سنوية

	ج. تسمين العجول المحلية	(1,200,000) دينار للعجل الواحد	سنة واحدة بعمر (4-6) شهور للواحد	يسترد بمدة لا تزيد عن سنة واحدة
	د. تسمين حملان وأغنام ومواعز محلية	(125) إلف دينار للحمل (200) الف دينار للغنم والماعز الواحد	سنة واحدة بعمر (4-6) شهور للواحد	يسترد بمدة لا تزيد عن سنة واحدة
3	مشاريع الدواجن وتشمل :			
	أ. مشاريع فروج الحم	(3,800) دينار للفرخة .	سنة واحدة	يسترد بمدة لا تزيد عن السنة .
	ب. تربية دجاج بيض المائدة	(7,000) دينار للفرخة بعمر (20) أسبوعاً .	سنة ونصف	يسترد بمدة لا تزيد عن السنة .
	ج. تربية أمهات بيض المائدة	(14,800) دينار للفرخة بعمر (26) أسبوعاً .	سنة ونصف	يسترد بمدة لا تزيد عن السنة .
	د. تربية الأجداد	(33,200) دينار للفرخة بعمر (22) أسبوعاً .	سنة ونصف	يسترد بمدة لا تزيد عن السنة .
	هـ. تشغيل المفاقس	(125) إلف دينار للصندوق	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(2) إقساط سنوية .
	و. تشغيل المجازر	(80) مليون دينار لطاقة (1000) طن/ ساعة شهريا بمعدل (6) وجبات وحسب الطاقة في إجازة المشروع .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(2) إقساط سنوية .
4	تشغيل معامل العلف بأنواعها :			
	أ. دواجن	(20) مليون دينار لطاقة واحد (1) طن/ ساعة .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(2) إقساط سنوية .
	ب. المجترات	(11) مليون دينار لطاقة (1) طن / ساعة .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(2) إقساط سنوية .
	ج. الأسماك	(14,500,000) دينار لطاقة (1) طن / ساعة .	سنة واحدة من تاريخ الدفعة الأولى	(2) إقساط سنوية .

5	تأهيل جميع مشاريع الثروة الحيوانية .	حيث تعتمد الاكلاف فيها حسب تقرير اللجنة الفنية في فرع المصرف ودائرة الزراعة ودراسة الجدوى الاقتصادية .	(2) سنة	(6) إقساط سنوية .
6	إنشاء وتأهيل مخازن التبريد .	يحدد المبلغ اعتمادا على محاضر اللجنة الفنية ودراسة الجدوى الاقتصادية .	(2) سنة	(6) إقساط سنوية .
7	فتح عيادات لأطباء البيطريين غير المعينين	(40) مليون دينار	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(6) إقساط سنوية متساوية .
8	تطوير عيادة بيطرية لأطباء البيطريين غير المعينين .	(15) مليون دينار	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(4) إقساط سنوية متساوية .

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية .

المعلومات المثبتة في الجدول أعلاه تؤكد تنوع أشكال المشاريع التي يمكن تمويلها من قروض هذا الصندوق إذ اشتملت مشاريع تربية الأسماك والدواجن والمجترات . تأرجحت إقساط دفع قروض هذا الصندوق بين دفعتين إلى ثلاث دفعات في حين إن إقساط التسديد تصل إلى ستة إقساط وبعد مدة لا تقل عن سنة من تاريخ استلام القرض .

ثانيا : صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين .

تم إنشاء هذا الصندوق بهدف تقديم القروض الزراعية لمستحقيها لغرض دعم عملية الإنتاج الزراعي ويشمل تمويل مختلف الإغراض كالمحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضر الصيفية وغيرها . والجدول (4) يبين آلية منح قروض صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين.

الجدول(4)

آلية منح قروض صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين

ت	نوع القرض	مبلغ القرض	فترة الإمهال	آلية التسديد
1	البيوت البلاستيكية	(8,500,000) دينار للبيت الواحد المكيف (4,500,000) دينار للبيت الواحد غير المكيف	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(8) إقساط سنوية متساوية .
2	مناحل العسل	لا يزيد عن (25) مليون دينار .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(4) إقساط سنوية متساوية .
3	المحاصيل الحقلية	(200) إلف دينار للدونم الواحد للحنطة والشعير	سنة واحدة	يسترد لمدة لا تزيد عن سنة واحدة اعتبارا من تاريخ صرف الدفعة الأولى .
		(150) إلف دينار للدونم الواحد للشلب		
		(250) إلف دينار للدونم الواحد للذرة الصفراء والبيضاء		
		(117) إلف دينار للدونم الواحد للجت		
		(97) إلف دينار للدونم الواحد للبرسيم		
		(105) إلف دينار للدونم الواحد للقطن		
4	محاصيل الخضر الصيفية	(500) إلف دينار للدونم الواحد للبصل	سنة واحدة	يسترد لمدة لا تزيد عن سنة واحدة اعتبارا من تاريخ صرف الدفعة الأولى .
		(700) إلف دينار للدونم الواحد للبطاطة الربيعية		
		(450) إلف دينار للدونم الواحد للبطاطة الخريفية		
5	الطماطة المحمية	(1)مليون دينار للدونم الواحد .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	يسترد لمدة لا تزيد عن سنة واحدة من صرف الدفعة الأولى .

6	إنشاء بساتين زيتون حديثة وتشمل :			
	أ.بناء حوض كونكريت	(15,500,000) دينار للـ (10) دونم و(26) مليون دينار لل (20) دونم	(4) سنوات من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(3) إقساط سنوية متساوية
	ب. منظومة ري تنقيط كاملة مع مضخة	(36,500,000) دينار للـ (30) دونم و(54) مليون دينار لل (40) دونم		
	ج. أجور حراثة وتنعيم وتسوية وحفر وشراء الشتلات .	(65,500,000) دينار للـ (50) دونم		
7	خدمة بساتين الزيتون	(2,000,000 -1,250,000) دينار للدونم الواحد .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط سنوية متساوية .
8	مكتب استشاري	(20) مليون دينار مكتب استشاري (40) مليون دينار مكتب بيع التجهيزات الزراعية	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(6) إقساط سنوية متساوية .

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية .

لجميع الأنشطة أعلاه فان نسبة القرض الممنوح للمزارعين هي 80% من تكلفة العمل ، وان جميع هذه الأنشطة تصرف بدفعتين وتسترد بمدة لا تزيد عن سنة واحدة (تسترد بقسط سنوي واحد) عدا البطاطة الربيعية والبطاطة الخريفية والذرة بمختلف أنواعها ومحاصيل الخضر الصيفية والشتوية حيث تسترد بقسطين سنويين وإنشاء البيوت البلاستيكية التي تصرف بثلاث دفعات وتسترد بثمانية أقساط سنوية وإنشاء المناحل وزراعة العلف الأخضر تسترد بأربعة أقساط .

ثالثا : صندوق إقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة .

يهدف هذا الصندوق من منح القروض لشراء الساحبات الزراعية والحاصدات والمضخات والمكائن والمعدات الزراعية والآلات وكذلك الإنفاق على استصلاح الأراضي وإحيائها وشق الجداول والمبازل وحفر الآبار فيها . والجدول (5) يبين آلية منح قروض صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة .

الجدول (5)

آلية منح قروض صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديث

ت	نوع القرض	مبلغ القرض	فترة الإمهال	إلية التسديد
1	شراء الساحبات والحاصدات الزراعية	100% من مبلغ الشراء في حالة الشراء من القطاع العام حصرا .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط سنوية للساحبات و(10) اقساط سنوية للحاصدات .
2	شراء المرشات الثابتة والمحورية ومنظومات الري بالتنقيط	100% من مبلغ الشراء في حالة الشراء من القطاع العام و80% من القطاع الخاص وان لا يتجاوز المبلغ (180) مليون دينار في حالة عدم توفرها في القطاع العام .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط سنوية متساوية .
3	حفر الآبار السطحية والارتوازية	تحديد العمق التقريبي للبئر الواحد وكلفته من قبل الجهة القائمة بالحفر. البئر السطحي مع طاقم الضخ لا يتجاوز (8) مليون دينار تحديد نوع المرشة بكتاب من الجهة المجهزة ولا يتجاوز (18) مليون دينار من القطاع الخاص . .البئر الارتوازي مع طاقم الضخ لا يتجاوز (21) مليون دينار . بالنسبة لأعماق الآبار الارتوازية (150–300) م لا يتجاوز (75) مليون دينار .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط سنوية متساوية .
4	شراء طاقم ضخ	100% من مبلغ الشراء من القطاع العام .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط سنوية متساوية
5	صيانة الساحبات والحاصدات	لايتجاوز (3) مليون دينار للساحبات و(6) مليون دينار للحاصدات .	سنة واحدة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(2) إقساط سنوية متساوية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية .

إن المشاريع الممولة من هذا الصندوق شملت الأنشطة الزراعية التي هي بحاجة إلى استخدام كثيف للتكنولوجيا مثل المرشات والساحبات والحاصدات ، وهذا يعني أن الهدف من تشكيل هذا الصندوق يتمثل في تطوير الزراعة من خلال استخدام التقنية الحديثة . لجميع الأنشطة أعلاه تكون نسبة القرض المعطى للمزارع 100% من إجمالي سعر الشراء إذا كان الشراء من القطاع الحكومي أما إذا كان الشراء من القطاع الخاص فتكون النسبة 80% من سعر الشراء ، أما مدة الاستحقاق لهذه الأنشطة فهي خمسة أقساط سنوية فيما عدا شراء الحاصدات يكون عشرة أقساط سنوية ، ولا يصرف القرض ما لم يكن هنالك كتاب من الجهة المجهزة أو المنفذة للنشاط .

رابعا : صندوق إقراض تنمية النخيل .

على الرغم مما كان يتسم به العراق كونه البلد الذي تكثر فيه زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمور إلا إن واقع إنتاج هذا المحصول قد تذبذب خلال السنوات الأخيرة وعلى الرغم من التحسن النسبي البسيط الذي طرا على إنتاج التمور طيلة السنوات (2007– 2010) إذ بلغ إنتاجه (430.9) ألف طن عام (2007) في حين انه ارتفع ليصل إلى (566.8) ألف طن عام (2010) إلا إن هذه الزيادة لا تتناسب مع ما كان عليه إنتاج التمور في السنوات السابقة والذي بلغ عام (2002) بواقع (991.5) إلف طن. ومن هذا المنطلق فقد تضمنت المبادرة الزراعية إنشاء صندوق لتنمية النخيل وزيادة إنتاج العراق من التمور بأعتبارة واحد من السلع التي يمتلك العراق فيها ميزة نسبية تشجعه على التصدير والمنافسة الخارجية . يمنح هذا الصندوق قروض طويلة الأجل تتراوح مدتها بين (5– 12) سنة للفلاحين لإنشاء بساتين النخيل الجديدة وتطوير وإدامة البساتين القديمة . والجدول (6) يبين آلية منح القروض من صندوق تنمية النخيل .

الجدول (6)

آلية منح القروض من صندوق تنمية النخيل

ت	نوع القرض	مبلغ القرض	فترة الإمهال	إلية التسديد
1	إنشاء بساتين نخيل			
	أ. كلفة إنشاء البساتين الجديدة بطريقة الري الحديثة (بالتنقيط)	من (17,125,000) دينار لكل (5) دونم إلى (197,500,000) دينار لكل (100) دونم	(7) سنوات من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط سنوية متساوية .
	ب. خدمة وتطوير البساتين	(1,250,000) دينار خدمة و (2,000,000) دينار	سنة واحدة من تاريخ صرف	(4) إقساط سنوية متساوية

		تطوير .	الدفعة الأولى .	
	ج. تأهيل مخازن التمور	90% من القيمة المقدرة من قبل لجنة الإقراض .	(2) سنة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(6) إقساط .
	د. إنشاء وتأهيل مكبس تمور	90% من القيمة المقدرة من قبل لجنة الإقراض .	(2) سنة من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(6) إقساط .
2	انشاء بساتين الفاكهة :			
	أ. المشمش	(15,125,000) دينار لـ (5) دونم	(3) سنوات من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط .
	ب.خوخ ، تفاح	(15,875,000) دينار لـ (5) دونم	(3) سنوات من تاريخ صرف الدفعة الأولى	(5) إقساط . (5) إقساط .
	ج. تين	(15,375,000) دينار لـ (5) دونم	(3) سنوات من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط .
	د. رمان	(16,195,000) دينار لـ (5) دونم	(3) سنوات من صرف الدفعة الأولى	(5) إقساط .
	هـ. عنب	(17,965,000) دينار لـ (5) دونم	(3) سنوات من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط .
	و. حمضيات	(18,625,000) دينار لـ (5) دونم	(7) سنوات من تاريخ صرف الدفعة الأولى .	(5) إقساط .

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية .

إن جميع أنشطة هذا الصندوق تكون نسبة القروض الممنوحة للمزارعين هي 80% من تكلفة العمل فيما عدا إنشاء مخازن التمور وتأهيلها وإنشاء مكابس التمور وتأهيلها تكون نسبة القرض الممنوحة للمزارعين حسب تقدير لجنة الإقراض في المحافظة .

خامسا : صندوق تنمية المشاريع الكبرى والصناعات التحويلية .

يعمل هذا الصندوق على منح القروض للأشخاص والشركات الزراعية الذين يرومون الحصول على القروض التي تزيد مبالغها عن (250) مليون دينار ولكافة الإغراض الزراعية والحيوانية والمكننة ومشاريع الصناعات التحويلية (مصانع اللحوم والمعجون والراشي والدبس ومعامل الزيوت النباتية وتعليب التمور والمخازن وغرف التبريد لخزن المنتجات الزراعية). توثق كافة قروض صندوق تنمية المشاريع الكبرى بالضمانات العقارية الكافية لتغطية المبالغ المطلوبة للقروض الخاصة بإقامة مشاريع إنماء الثروة الحيوانية ومشاريع إنماء الثروة النباتية والمحاصيل الإستراتيجية وتوسيع وتطوير المشاريع الزراعية القائمة وتشغيلها والصناعات التحويلية . ولغرض تسهيل مهمة إيصال القروض إلى المستثمرين تنظم الطلبات عن طريق مديرية الزراعة في المحافظة باستمارات خاصة معززة بالكشوفات الفنية بين شعب الزراعة والمصرف والتسجيل العقاري ثم إرسال المعاملات للإدارة العامة / صندوق المشاريع الأستثمارية الكبرى لدراستها وعرضها على مجلس ادارة صناديق الأقراض التخصصية لأصدار القرارات حيث يتم تبليغ هذه القرارات الى الفروع المعنية لتنفيذها تحت إشراف اللجنة الفنية من موظفي الزراعة والمصرف واتخاذ مايلزم لحفظ حقوق المصرف وحسب التعليمات المعمول بها وحجز الضمانات العقارية المقدمة لتغطية القروض وارسال اشعارات الصرف ومحاضر الكشف عن اوجه صرف الدفعات لغرض التدقيق والحفظ لدينا. والجدول (7) يبين آلية منح قروض صندوق تنمية المشاريع الكبرى والصناعات التحويلية .

الجدول (7)

آلية منح قروض صندوق تنمية المشاريع الكبرى

ت	نوع القرض	مبلغ القرض	فترة الإمهال
1	كافة الأغراض الزراعية	(250) مليون دينار فما فوق صلاحية مجلس إدارة الصناديق بالحدود العليا البالغة مليار دينار وما زاد صلاحية اللجنة العليا وعلى أساس دراسة الجدوى .	تحسب على أساس إغراض باقي الصناديق

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية .

المبحث الثاني

تحليل واقع المبادرة الزراعية للنهوض بالواقع الزراعي في محافظة الديوانية

اولا : المبادرة الزراعية للنهوض بالواقع الزراعي

من الأمور المشجعة والتي يقوم بتنفيذها المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية هي المبادرة الزراعية الداعمة للإنتاج الزراعي ، والتي انطلقت في 2008/8/1 مؤدية بالمصرف الزراعي التعاوني إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية إلى أحسن مستوى بعد أن أسهمت تلك المبادرة بشكل ملحوظ في توفير مقومات الارتقاء والنهوض بالواقع الزراعي المتعثر والذي هو بأمس الحاجة لأي دعم من الجهات الحكومية التمويلية لرفع مستواه وتحسينه وزيادة الإنتاج كما ونوعا من خلال توفير الاحتياجات الضرورية للنهوض بالقطاع الزراعي . وتقديم الدعم الممكن له لتحقيق حالة من التحول من قطاع خامل غير منتج إلى قطاع حيوي ديناميكي مساهم في توفير الغذاء للسكان ، رافعا بدوره من دخل المزارع ومشجعه لزيادة الإنتاج كما ونوعا . حيث اعتمد المصرف الزراعي التعاوني/ فرع الديوانية على نظام ذي فعالية كبيرة هو نظام الصناديق الاقراضية التخصصية حيث تقوم تلك الصناديق بمنح قروض وفق خطط وبرامج معدة من قبل مديرية زراعة الديوانية ، مؤدية بذلك إلى رفع مستوى الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته حيث تميزت تلك المبادرة بمنح مبالغ كبيرة من القروض والسلف.

مما سبق يتضح أن هذا النوع من الدعم ليس بالقليل مؤشرا على وجود بوادر لدعم اكبر من خلال الدور الحكومي والمستقبلي لدعم الطبقة الفلاحية . حيث كانت نسبة التمويل للمشاريع الزراعية (100%) من الكلفة المقدرة للمشروع المراد تمويله حيث يصرف مبلغ القرض المقدر على شكل دفعات حسب مراحل الانجاز الفعلية للمشروع كما هو محدد بقرار التسليف ، ومن ما يجدر ذكره إن كل أنواع القروض السالفة الذكر لا تخضع لأي سعر فائدة يذكر إلا في حالة تأخير التسديد حيث يتم خصم فائدة مقدارها (5%) . والجدول (8) يبين إجمالي المبالغ المقررة لصناديق الإقراض التخصصية خلال فترة الدراسة .

الجدول (8)

إجمالي المبالغ المقررة لصناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية

الصناديق الاقراضية التخصصية	المبالغ المقررة (دينار)	النسبة %
الثروة الحيوانية	26756886451	26.2
صغار الفلاحين والمزارعين	18081736423	17.7
المكننة ووسائل الري	38723729329	37.9
تنمية النخيل	9652675580	9.45
تنمية المشاريع الكبرى	8939500000	8.75
المجمـــــــــــوع	102154527783	100

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على حسابات المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية .

تبين نتائج الجدول (8) إجمالي المبالغ المقررة لصناديق الإقراض التخصصية حيث كانت أعلى نسبة من القروض المقررة من نصيب صندوق قروض المكننة ووسائل الري الحديثة حيث جاء بنسبة (37.9%) وبواقع (38723729329) دينار وهذا دليل واضح على توجه الدولة لدعم المكننة الزراعية وتحسين وسائل الري الحديثة ، تلاها صندوق قروض الثروة الحيوانية حيث بلغت (26.2%) وبواقع (26756886451) دينار وهي نسبة كبيرة تدل على دعم الدولة الكبير ووجود توجه نحو تنمية الثروة الحيوانية لما توفره منتجاتها من قيمة غذائية عالية وقلة تكاليفها مقارنة بالأنواع الأخرى من القروض ولما تدره من ربح سريع ودورة رأس مال قصيرة ، وجاء ثالثا صندوق قروض صغار الفلاحين والمزارعين بنسبة (17.7%) وبقرض مقرر قدره (18081736423) دينار وبالرغم من الدعم المقدم لهذا الصندوق إلا انه بقي متأخراً عن سابقيه من صناديق القروض الأخرى لتوجه المبادرة لدعم صندوق إقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة وصندوق الثروة الحيوانية التي يفتقر إليها القطاع الزراعي على حساب صغار الفلاحين المزارعين وجاء صندوق تنمية النخيل في المرتبة الرابعة بنسبة (9.45%) وبقرض مقرر قدره (9652675580) دينار مبينا الدعم الحكومي المتوسط تجاه النخيل وهو أمر غير مشجع خاصة وان العراق يتمتع بمناخ وتربة خصبين لتنمية هذا القطاع المهم الفعال ويعود السبب في ذلك إلى طول العمر الإنتاجي للفسيلة والتي قد تعطي إنتاجا بعد فترة تصل لعدد من السنين ، وجاء أخيرا بعد ذلك صندوق الإقراض المخصص للمشاريع الكبرى و التي تتميز بكلفة إنشاء عالية نسبيا قد تصل إلى (250) مليون دينار و التي تشمل المشاريع الاستثمارية الخاصة بالثروة الحيوانية والنباتية و المشاريع الأخرى حيث بلغت نسبتها (8.75%) وبقروض

قدرها (8939500000) دينار . والشكل(4) يبين إجمالي المبالغ المقررة لصناديق الإقراض التخصصية كما ويوضح الشكل (5) نسب كل صندوق من صناديق الإقراض التخصصية .

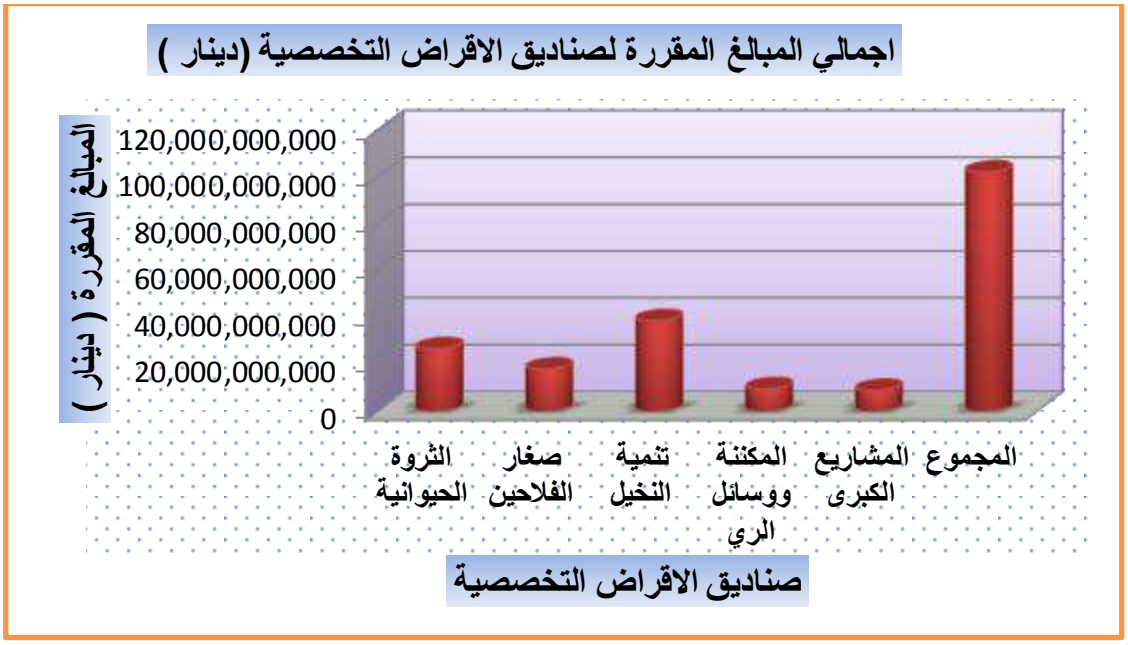

الشكل(4)

إجمالي المبالغ المقررة لصناديق الإقراض التخصصية (دينار)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) .

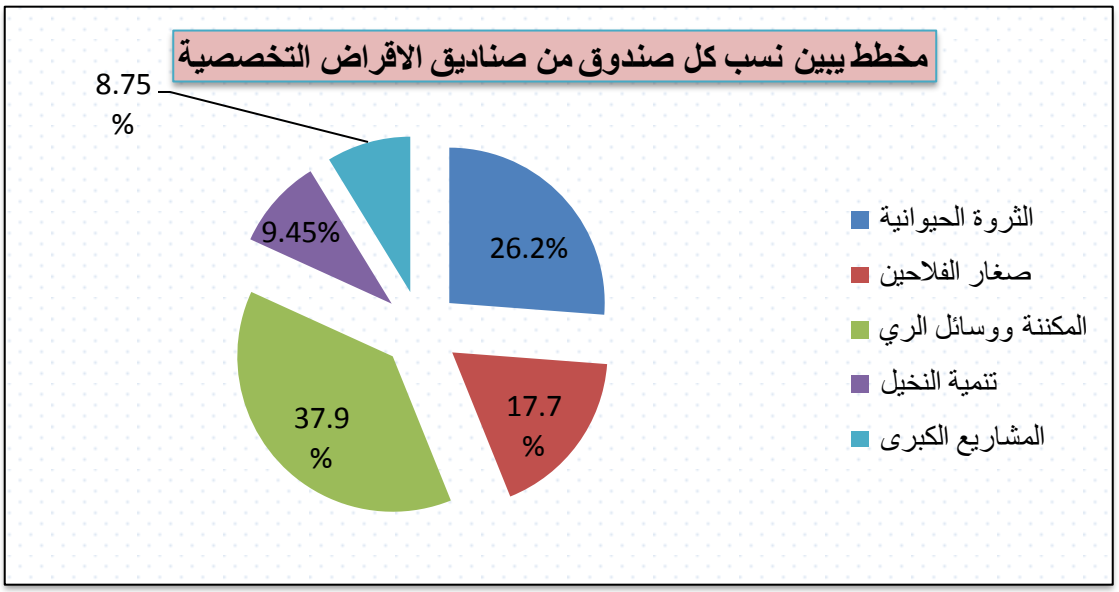

الشكل (5)

نسب كل صندوق من صناديق الإقراض التخصصية .

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) .

كما ويوضح الجدول (9) إجمالي عدد المستفيدين من قروض صناديق الإقراض التخصصية .

الجدول (9)

إجمالي عدد المستفيدين من قروض صناديق الإقراض التخصصية

الصناديق الاقراضية التخصصية	عدد المستفيدين	النسبة %
الثروة الحيوانية	609	14.15
صغار الفلاحين والمزارعين	1769	41.1
المكننة ووسائل الري	1463	34
تنمية النخيل	441	10.25
المشاريع الكبرى	22	0.5
المجمـــــــــوع	4304	100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية

حيث بلغ أعلى عدد للمستفيدين من نصيب صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين وقدره (1769) مستفيداً أي ما نسبته (41.1%) على الرغم من انخفاض الحصة المقررة له من القروض والبالغة (18081736423) دينار ويعود السبب في ذلك إلى التوجه الواضح لدى صغار الفلاحين والمزارعين للاقتراض لانعدام الفائدة على تلك القروض من جهة وكفاية التمويل الممنوح من جهة أخرى ، وجاء ثانيا صندوق تنمية المكننة ووسائل الري الحديثة حيث كان عدد المستفيدين (1463) مستفيدا وبنسبة (34%) من إجمالي عدد المستفيدين ويعود السبب في ذلك لميل المستفيدين للعمل اليدوي على حساب العمل الآلي ، وجاء صندوق تنمية الثروة الحيوانية ثالثا حيث بلغ عدد المستفيدين (609) مستفيدا أي ما نسبته (14.15%) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ عددهم (4304) مستفيداً ، وجاء رابعا صندوق تنمية النخيل بعدد مستفيدين وقدره (441) مستفيدا من إجمالي العدد البالغ (4304) أي ما نسبته (10.25%) مؤكدا مرة أخرى على انخفاض الدعم تجاه تنمية النخيل وزيادة مساحة البساتين المزروعة بتلك الأشجار ويعود السبب في ذلك لطول العمر الإنتاجي للنخيل ، وجاء خامسا صندوق تنمية المشاريع الكبرى بعدد مستفيدين وقدره (22) مستفيدا أي ما نسبته (0.5%) من إجمالي العدد ويعود السبب في ذلك لكون الطلب كان وبدرجه أساسية على الأنواع الأخرى على حساب هذا النوع من القروض هذا من جانب ، ومن جانب أخر هو إن تلك المشاريع تعطي عائداً بعد فترة طويلة والمزارع يميل إلى الربح السريع وتجنب المخاطرة قدر الإمكان . و الشكل (6) يوضح عدد المستفيدين الكلي من قروض صناديق الاقراض التخصصية :

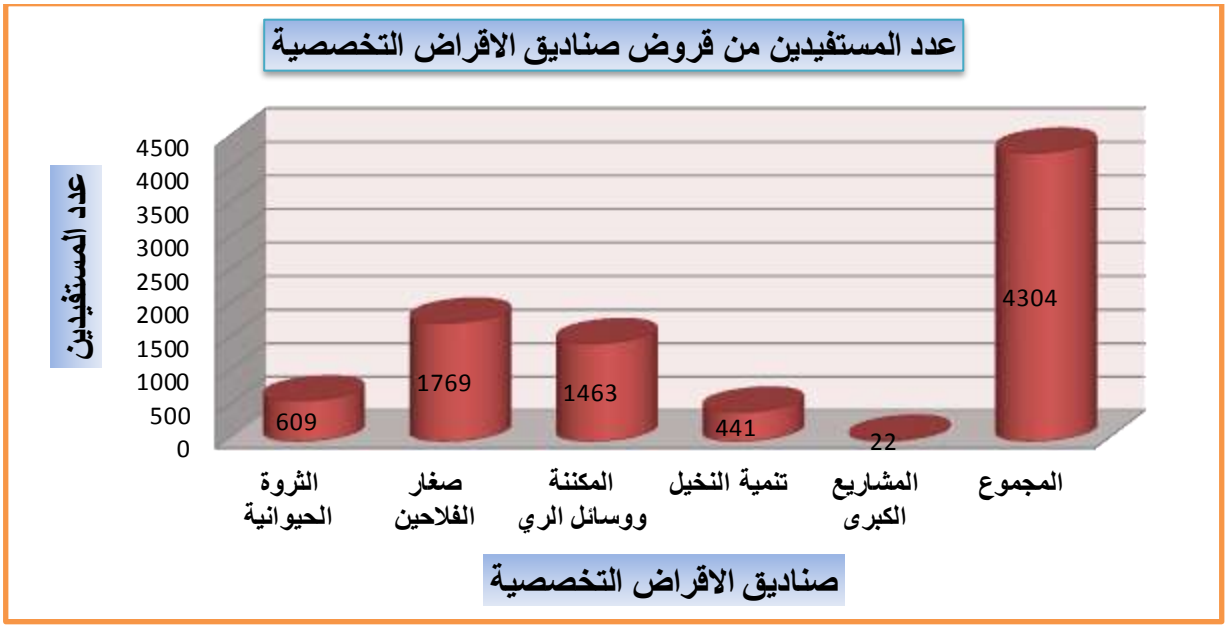

الشكل (6)

عدد المستفيدين من قروض صناديق الاقراض التخصصية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9) .

حيث يتبين حصول صندوق صغار الفلاحين والمزارعين على الحصة الأكبر مقارنة بصناديق الاخرى والشكل (7) يوضح توزيع نسب عدد المستفيدين لكل نوع من الصناديق الاقراضية التخصصية .

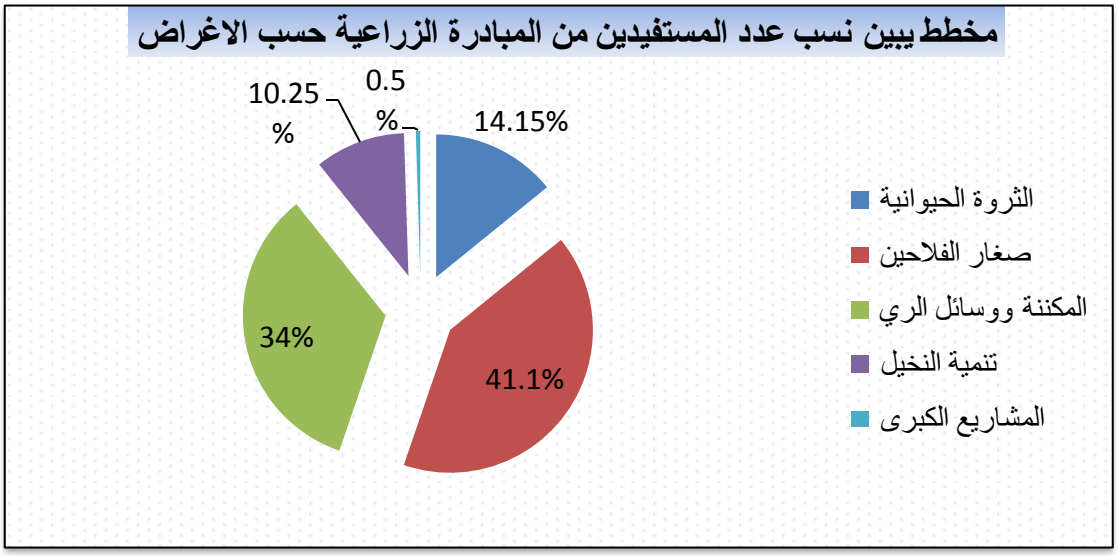

الشكل (7)

نسب عدد المستفيدين من المبادرة الزراعية حسب الأغراض

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9).

ثانيا : تحليل معدل النمو للإنتاج الزراعي لصناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية .

سوف نتناول الان عمل صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية وحسب معدل النمو للإنتاج الزراعي لهذه الصناديق للفترة من (2008– 2015) ، ثم محاولة معرفة أي عام من فترة الدراسة أكثر معدل نمو وأيها اقل لكل صندوق ، حيث سيبين الباحث معدل النمو الحاصل في الانتاج الزراعي لكل صندوق وفقا لسنة الأساس . حيث أن هذه المقارنات تبين التطور الحاصل في انتاج كل الصندوق خلال سنوات الدراسة ، اعتمد الباحث سنة (2008) كسنة أساس ومقارنتها مع السنوات الأخرى (2009، 2010، 2011،2012، 2013، 2014، 2015) من اجل إجراء عملية التقويم والتحليل ، والجدول (10) يوضح عدد المشاريع والمبالغ المقررة لكل صندوق من صناديق الاقراض التخصصية خلال فترة الدراسة .

الجدول (10)

عدد المشاريع والمبالغ المقررة (مليون دينار) لصناديق الاقراض التخصصية خلال فترة الدراسة

السنوات	صندوق اقراض الثروة الحيوانية		صندوق صغار الفلاحين والمزارعين		صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة		صندوق تنمية النخيل		صندوق المشاريع الكبرى	
	عدد المشاريع	المبالغ المقررة	عدد المشاريع	المبالغ المقررة	عدد المشاريع	المبالغ المقررة	عدد المشاريع	المبالغ المقررة	عدد المشاريع	المبالغ المقررة
2008	230	201.4	1170	1411	45	868.4	65	67.8	1	380
2009	360	429.1	2925	632.6	125	3062.2	330	110	1	130
2010	300	994.1	3615	1683	241	4714.9	81	245	2	1200
2011	620	425.3	7080	8538	254	4588.5	519	844	4	2380
2012	1260	506	3345	2646	145	4670.3	975	1835	1	503
2013	1070	6839.8	3000	1611	113	4473.9	725	3808	3	752
2014	820	3238.6	3160	1169	120	5512.6	405	842.6	4	1900
2015	1400	3928.3	2100	389.8	420	10833	1410	1900	6	2075

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصرف الزراعي التعاوني / فرع الديوانية .

كما ويوضح الجدول (11) معدلات نمو الانتاج للصناديق الاقراضية عينة البحث خلال فترة الدراسة (2008-2015) .

الجدول (11)

معدلات نمو الانتاج للصناديق عينة البحث خلال فترة الدراسة

السنوات	صندوق اقراض الثروة الحيوانية	صندوق صغار الفلاحين والمزارعين	صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة	صندوق تنمية النخيل	صندوق المشاريع الكبرى
2009	0.57	1.5	1.778	4.08	0
2010	0.3	2.09	4.35	0.25	1
2011	1.7	5.05	4.64	6.98	3
2012	4.48	1.85	2.23	14	0
2013	3.65	1.56	1.51	10.15	2
2014	2.56	1.7	1.67	5.23	3
2015	5.1	0.8	8.33	20.7	5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (10) .

كما وتوضح الاشكال (8) و(9) و (10) و (11) و(12) معدلات نمو الانتاج للصناديق الاقراضية عينة البحث خلال فترة الدراسة .

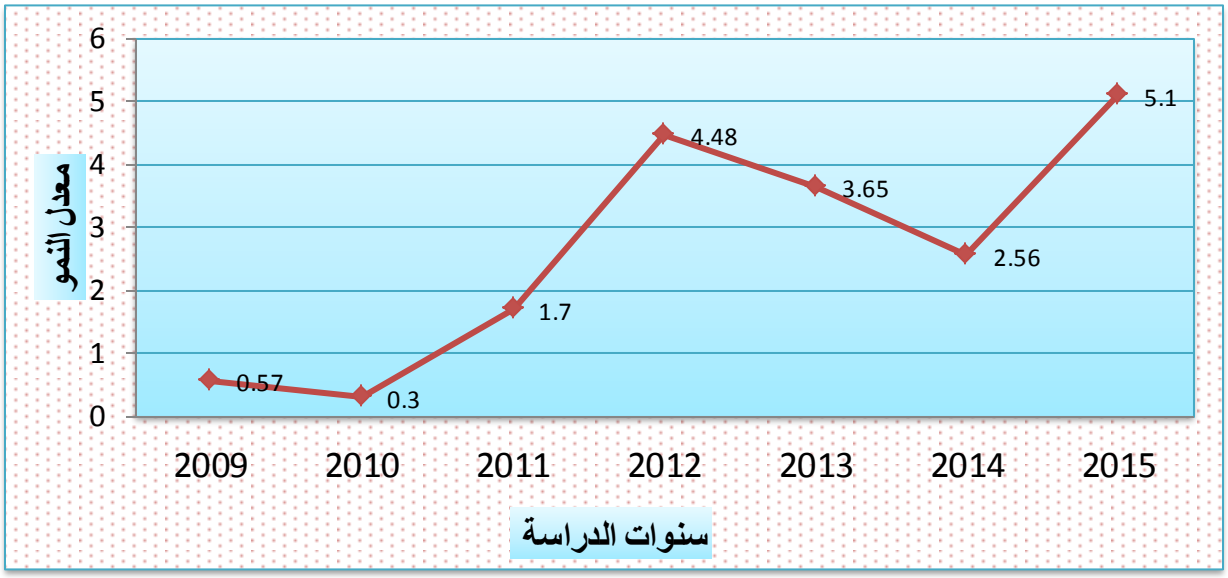

الشكل (8)

معدل نمو الانتاج لصندوق اقراض الثروة الحيوانية خلال فترة الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (11) ومخرجات الحاسبة الالكترونية .

ويتبين من الشكل اعلاه ما يأتي :

1.أعلى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2015) و بمعدل (5.1) وهي نسبة جيدة تدل على دعم الدولة الكبير وتوجه الفلاحين والمزارعين على طلب قروض المبادرة الزراعية نحو تنمية الثروة الحيوانية لما توفره منتجاتها من قيمة غذائية عالية وقلة تكاليفها .

2.أدنى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2010) و بمعدل (0.3) والسبب يعود في ذلك الى اقبال الفلاحين والمزارعين على الصناديق الاخرى .

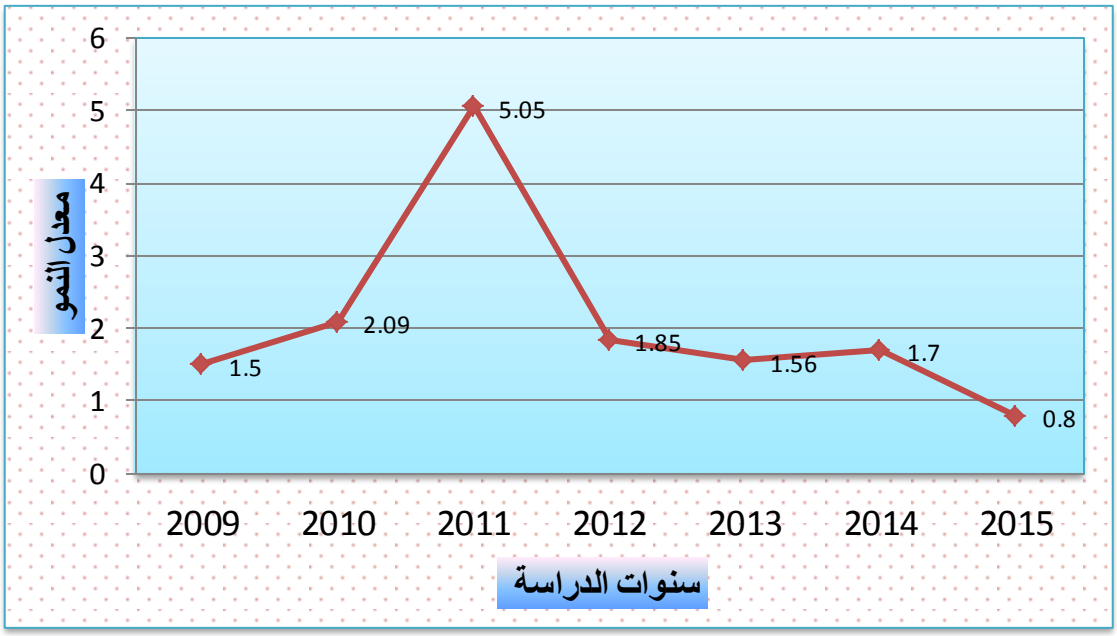

الشكل (9)

معدل نمو الانتاج لصندوق صغار الفلاحين والمزارعين خلال فترة الدراسة .

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (11) ومخرجات الحاسبة الالكترونية .

ويتبين من الشكل اعلاه ما يأتي :

1.أعلى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2011) و بمعدل (5.05)

2.أدنى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2015) و بمعدل (0.8).

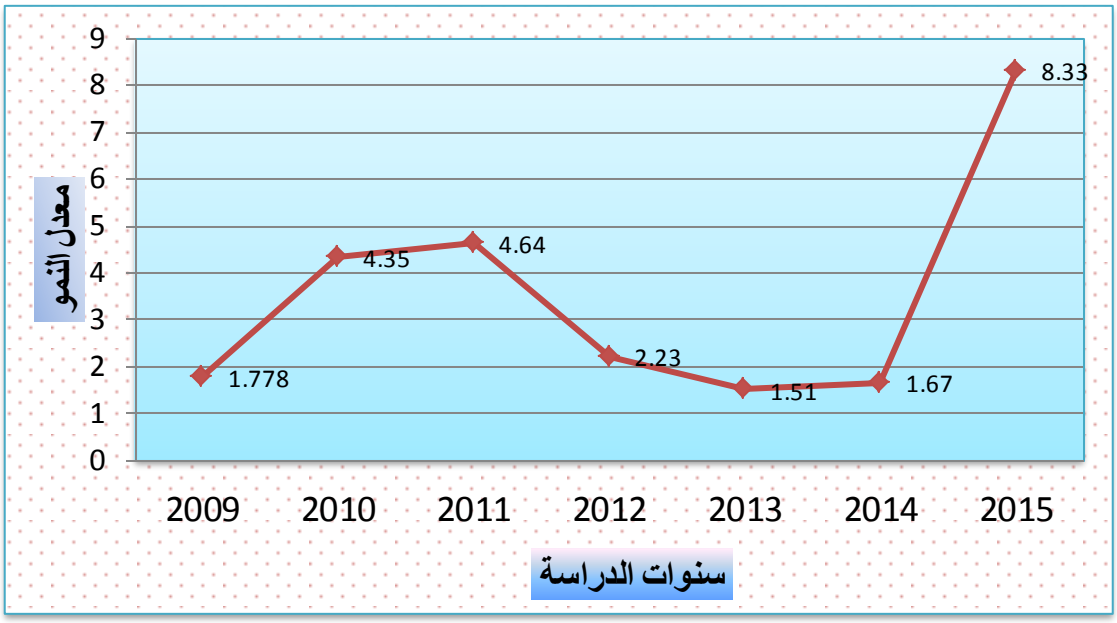

الشكل (10)

معدل نمو الانتاج لصندوق المكننة ووسائل الري الحديثة خلال فترة الدراسة .

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (11) ومخرجات الحاسبة الالكترونية .

ويتبين من الشكل اعلاه ما يأتي :

1.أعلى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2015) و بمعدل (8.33)

2.أدنى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2013) و بمعدل (1.51)

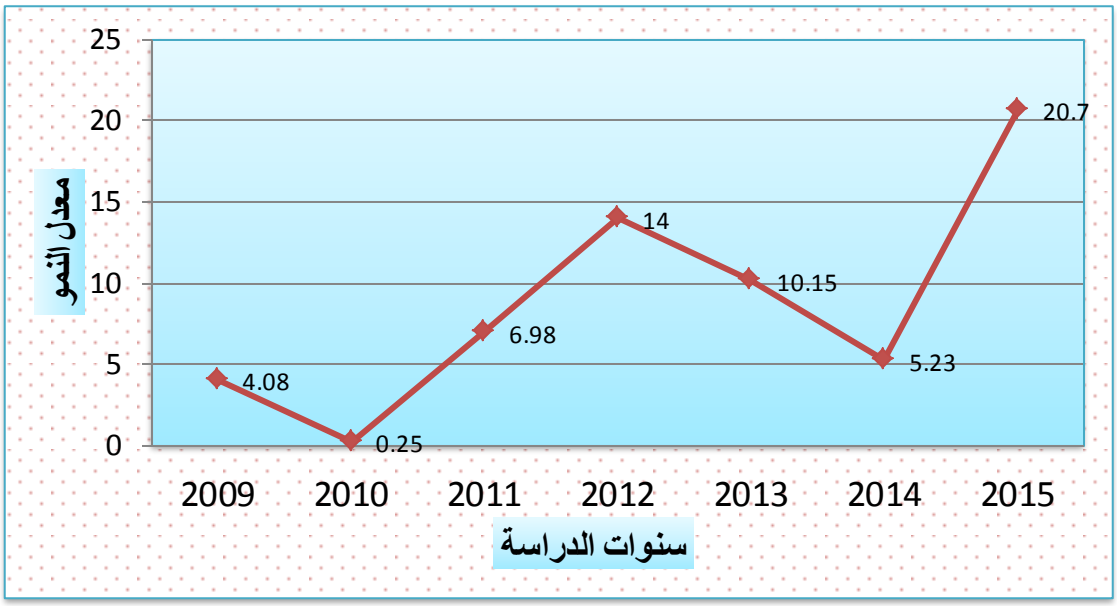

الشكل (11)

معدل نمو الانتاج لصندوق تنمية النخيل خلال فترة الدراسة .

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (11) ومخرجات الحاسبة الالكترونية .

ويتبين من الشكل اعلاه ما يأتي :

1.أعلى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2015) و بمعدل (20.7)

2.أدنى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2010) و بمعدل (0.25)

وهذا يعني قلة الاقبال على انشاء البساتين من قبل الفلاحين والمزارعين ويعود السبب في ذلك إلى طول العمر الإنتاجي للفسيلة والتي قد تعطي إنتاجا بعد فترة تصل لعدد من السنين.

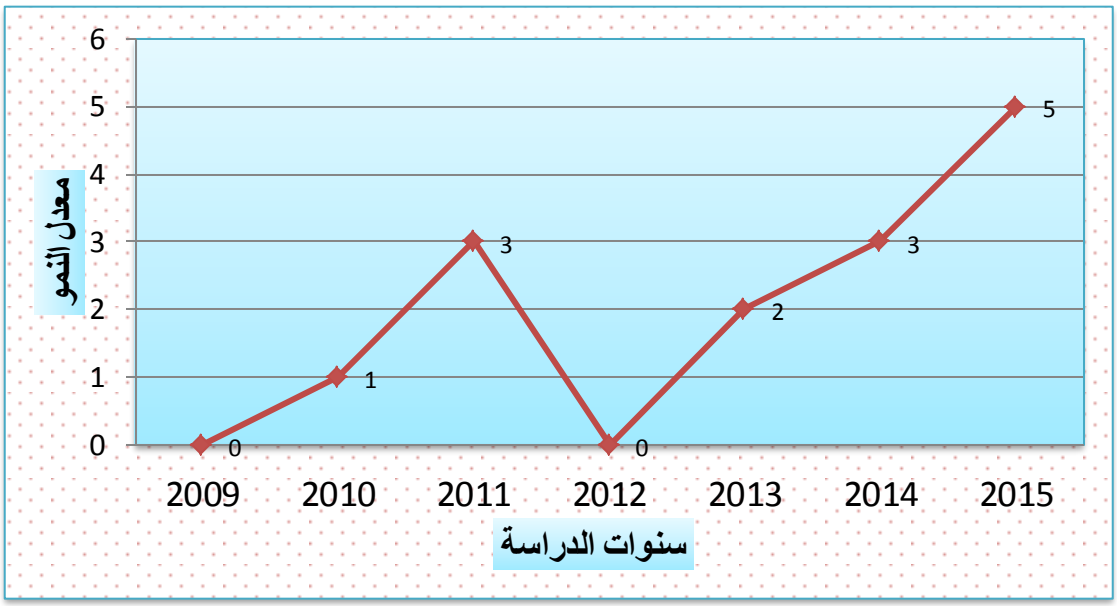

الشكل (12)

معدل النمو لصندوق تنمية المشاريع الكبرى خلال فترة الدراسة .

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (11) ومخرجات الحاسبة الالكترونية .

ويتبين من الشكل اعلاه ما يأتي :

1.أعلى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2015) و بمعدل (5)

2.أدنى نسبة في معدل النمو لإنتاج هذا الصندوق بين سنوات البحث هي سنة (2009) و(2012) وبمعدل (0) وهذا يعني قلة الاقبال على قروض هذا الصندوق .

ويعود سبب التذبذب في معدل نمو الإنتاج الزراعي في الصناديق الاقراضية عينة البحث إلى الإجراءات والقوانين التي حدت من صلاحية المصرف الزراعي التعاوني في صرف الأموال.

ثالثا : اختبار وتحليل علاقات الارتباط بين البالغ المقررة للصناديق الاقراضية ومعدلات النمو

لغرض اختبار وتحليل علاقات الارتباط ومن خلال المبالغ المقررة للصناديق الاقراضية عينة البحث ومعدلات نمو الانتاج فيها وبعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين وعبر تطبيق معامل ارتباط بيرسون ظهرت المؤشرات الآتية وكما موضحة بالجدول (12).

الجدول (12)

مصفوفة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المبالغ المقررة للصناديق الاقراضية ومعدلات النمو

المبالغ / معدلات النمو	مبالغ صندوق اقراض الثروة الحيوانية	مبالغ صندوق صغار الفلاحين والمزارعين	مبالغ صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة	مبالغ صندوق تنمية النخيل	مبالغ صندوق تنمية المشاريع الكبرى
معدل النمو لصندوق اقراض الثروة الحيوانية	0.747	—	—	—	—
معدل النمو لصندوق صغار الفلاحين والمزارعين	—	0.978	—	—	—
معدل النمو لصندوق المكننة ووسائل الري الحديثة	—	—	0.838	—	—
معدل النمو لصندوق تنمية النخيل	—	—	—	0.577	—
معدل النمو لصندوق تنمية المشاريع الكبرى	—	—	—	—	0.847

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه الآتي :

1. إن علاقة الارتباط بين المبالغ المقررة لصندوق إقراض الثروة الحيوانية ومعدل نمو الانتاج خلال فترة الدراسة هي علاقة ارتباط طردية قوية . حيث تبلغ (0.747) وهذه النتيجة تؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الاولى .
2. إن علاقة الارتباط بين المبالغ المقررة لصندوق صغار الفلاحين والمزارعين ومعدل نمو الانتاج خلال فترة الدراسة هي علاقة ارتباط طردية قوية جداً . حيث تبلغ (0.978) وهذه النتيجة تؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الثانية .
3. إن علاقة الارتباط بين المبالغ المقررة لصندوق المكننة ووسائل الري الحديثة ومعدل نمو الانتاج خلال فترة الدراسة هي علاقة ارتباط طردية قوية . حيث تبلغ (0.838) وهذه النتيجة تؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الثالثة .
4. إن علاقة الارتباط بين المبالغ المقررة لصندوق تنمية النخيل ومعدل نمو الانتاج خلال فترة الدراسة هي علاقة ارتباط طردية متوسطة . حيث تبلغ (0.577) وهذه النتيجة تؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الرابعة .
5. إن علاقة الارتباط بين المبالغ المقررة لصندوق المشاريع الكبرى ومعدل نمو الانتاج خلال فترة الدراسة هي علاقة ارتباط طردية قوية . حيث تبلغ (0.847) وهذه النتيجة تؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الخامسة .

الفصل الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

المبحث الأول:الاستنتاجات

المبحث الثاني:التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

لقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من خلال الجانب العملي للبحث ، وبناء على ذلك فقد استخلص عدداً من الاستنتاجات التي يتم عرضها وكالاتي :

1. أسهمت المبادرة الزراعية في زيادة الانتاج الزراعي عن طريق القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني/ فرع الديوانية خلال فترة المبادرة الزراعية عما كانت عليه قبل تلك الفترة .
2. ان انخفاض اسعار الفائدة على قروض المبادرة الزراعية عكس توجه الفلاحين والمزارعين على طلب تلك القروض وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي .
3. تبني المصرف الزراعي التعاوني/ فرع الديوانية لكثير من الحملات الاعلانية لقروض المبادرة الزراعية من جهة وكذلك المساهمة في رفع الوعي الثقافي لطالبي قروض المبادرة الزراعية عن طريق الندوات الارشادية من جهة اخرى وهذا يعد من العوامل الاساسية التي اسهمت في زيادة الانتاج الزراعي .
4. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق اقراض الثروة الحيوانية وحجم الانتاج الزراعي حيث بلغت (0.747) وهذا يعني أن علاقة الارتباط طردية قوية .
5. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق صغار الفلاحين والمزارعين وحجم الانتاج الزراعي حيث بلغت (0.978) وهذا يعني أن علاقة الارتباط طردية قوية جداً.
6. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة وحجم الانتاج الزراعي حيث بلغت(0.838) وهذا يعني أن علاقة الارتباط طردية قوية .
7. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق تنمية النخيل وحجم الانتاج الزراعي حيث بلغت(0.577) وهذا يعني أن علاقة الارتباط طردية متوسطة .
8. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مقدار الاموال المقدمة من قبل صندوق تنمية المشاريع الكبرى وحجم الانتاج الزراعي حيث بلغت(0.847) وهذا يعني أن علاقة الارتباط طردية قوية .

المبحث الثاني

التوصيات

من خلال ما تقدم من استنتاجات يمكن للباحث أن يوصي بالاتي :

1. ضرورة وضع لجنة تنسيق مشتركة تأخذ على عاتقها تحديد الواجبات والمهام والصلاحيات لجميع الجهات المساهمة في دعم وتنفيذ المبادرة الزراعية .
2. متابعة حركة نشاط المبادرة الزراعية ونشاط الإقراض للمصرف الزراعي التعاوني/ فرع الديوانية عبر وضع قاعدة بيانات تربط فروع ومكاتب المصرف كافة ببعضها بعض .
3. العمل على تطوير وتحسين صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية لتشمل اكبر عدد ممكن من الأنشطة الزراعية (الحيوانية والنباتية والخدمية) ولتستوعب اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة في القطاع الزراعي ، مع أفضلية تقسيمها على ثلاثة صناديق تخصصية في الأنشطة الحيوانية والنباتية والخدمية من خلال بقاء صندوق الثروة الحيوانية (الذي يمثل النشاط الحيواني) ودمج صندوق صغار الفلاحين والمزارعين وصندوق تنمية النخيل بصندوق واحد (الذي يمثل النشاط النباتي) مع بقاء صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة (الذي يمثل نشاط الخدمات الزراعية) مع توزيع أنشطة صندوق المشاريع الكبرى على الصناديق الثلاثة .
4. العمل على تطوير وتحسين صندوق تنمية النخيل لانه يعد أكثر صندوق تراجعا من حيث التخصيص المالي وهو أمر غير مشجع لاسيما وان العراق يتمتع بمناخ وتربة خصبين لتنمية هذا القطاع المهم الفعال 6.العمل على تطوير وتحسين جميع صناديق الاقراض التخصصية للمبادرة الزراعية ، والعمل على توعية الفلاحين والمزارعين حول ما للمبادرة الزراعية من أهمية بالغة من خلال الندوات الارشادية
5. تقليل تكاليف الحصول على القروض الخاصة بالمبادرة الزراعية من قبل المستفيدين من تلك القروض ويتم ذلك من خلال :

أ. تنفذ عمليات المبادرة الزراعية عن طريق شبكة معلومات الكترونية تساعد على تنفيذها بصورة دقيقة .

ب. تقليل الإجراءات الروتينية في المصرف الزراعي التعاوني .

6. دعم عمليات المبادرة الزراعية بشتى الوسائل من خلال زيادة رأس المال الخاص بها لكون الاقبال عليها كبيراً .

المصادر

و

المراجع

المصادر والمراجع

- القـــران الكـــــريم .

اولا : المصادر العربية

أ. الكتب

1.الجنابي ، هيل عجمي ،(2005)، إدارة البنوك التجارية والإعمال المصرفية . ط1. دار المسار للنشر

2.الجنابي ، هيل عجمي، و ارسلان، رمزي ياسين ، (2009)، النقود والمصارف : النظرية النقدية. ط1. دار وائل للنشر والتوزيع . عمان . الأردن .

3.الحاج ، طارق،(2010)، مبادئ التمويل. ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع .عمان .الأردن .

4.الحكيم ، عبد الحسين نوري ، (2013) ، دراسات في الزراعة العراقية : الزراعة المستقبلية . ط1 .

5.الداهري ، عبد الوهاب مطر ، (1987) ، الاقتصاد الزراعي . ط2. دار الكتب للطباعة والنشر . الموصل . العراق .

6.الدسوقي ، إيهاب ، (2009) ، النقود والبنوك والبورصة .ط2. دار النهضة العربية .القاهرة . مصر

7.الدوري ، زكريا مطلك ، (2003) ، الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم وعمليات وحالات دراسية . الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة .

8.الردادي ، محمد بن مسلم ،(2005) ، إدارة البنوك الإسلامية بعد عولمة أسواق المال ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

9.الريماوي ، احمد شكري ،(2008) ، اقتصاديات الأراضي واستعمالاتها ، الناشر : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

10.الزبيدي ، حمزة محمود ، (2008) ، الإدارة المالية المتقدمة .ط 2 . مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع . عمان .الأردن .

11.الشديفات ، خلود إبراهيم ،(2001) ، إدارة وتحليل مالي . ط1. دار وائل للنشر والتوزيع .عمان.

12.الشرفات ، علي جدوع ، (2006) ، مبادئ الاقتصاد الزراعي .ط1. دار زهران للنشر والتوزيع .

13.الشمري ، صادق راشد ،(2009) ، إدارة المصارف . ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع .عمان.

14.الشواورة ، فيصل محمود ، (2013)، مبادئ الإدارة المالية .ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .عمان .الأردن .

15.الصيرفي ، محمد، (2007) ، إدارة المصارف .ط1 . دار الوفاء للنشر. الإسكندرية .

16.العلي ، اسعد حميد ،(2010) ، الإدارة المالية : الأسس العلمية والتطبيقية . ط1 . دار وائل للنشر والتوزيع . عمان . الأردن .

17.القصاص، جلال جويدة ، (2010)، النقود والبنوك والتجارة الخارجية . ط1. الدار الجامعية . الإسكندرية . مصر.

18.الميداني ، محمد أيمن عزت ،(2004) ، الإدارة التمويلية في الشركات . ط 4 ، مكتبة العبيكان . الرياض . المملكة العربية السعودية .

19.النعيمي ، عدنان تايه ،(2010) ، إدارة الائتمان : منظور شمولي . ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .عمان .الأردن .

20.الوادي، محمود حسين، وسمحان، حسين محمد، وسمحان، سهيل أحمد ، (2010)، النقود والمصارف . ط1. دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان .الأردن .

21.إدريس ، ثابت عبد الرحمن ، المرسي ، جمال الدين محمد ، (2006) ، الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم ونماذج تطبيقية . الدار الجامعية للطباعة والنشر.

22.أبو حمد ، رضا صاحب ،(2002) ، إدارة المصارف : مدخل تحليلي كمي معاصر. ط1. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .عمان .الأردن .

23.أبو حمد ، رضا صاحب ، وقدوري ، فائق مشعل (2005)، إدارة المصارف . دار ابن الأثير للطباعة والنشر .الموصل .العراق .

24.أبو حمد ،رضا صاحب ، وقدوري ، فائق مشعل ، (2005) ،إدارة المصارف . ط1. دار ابن الأثير للطباعة والنشر .الموصل. العراق .

25.ثويني، فلاح حسن،(2010)،الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق .ط1. مطبعة الرفاه . بغداد .العراق .

26.حداد، أكرم، وهذلول، مشهور ، (2010)، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري . ط3. دار وائل للنشر. عمان .الأردن .

27.حنفي ، عبد الغفار ، (2008) ، إدارة المصارف . ط1. الدار الجامعة .

28.رشيد ، صالح عبد الرضا ، وجلاب ، إحسان دهش ،(2007) ، الإدارة الإستراتيجية : مدخل تكاملي .دار المناهج للنشر والتوزيع . عمان . الأردن .

29.شهلوب ، علي محمد ، (2007)، شؤون النقود وأعمال البنوك . ط1. شعاع للنشر والعلوم. سوريا .

30.عبد الحميد ، عبد المطلب ،(2000)، البنوك الشاملة :عملياتها وإدارتها .ط1. الدار الجامعة . الإسكندرية .مصر .

31.عبد القادر، السيد متولي ، (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك . ط1. دار الفكر عمان . الأردن .

32.عبد الله ، خالد أمين ، والطراد ، إسماعيل إبراهيم ، (2006) ، إدارة العمليات المصرفية : المحلية والدولية . ط1 . دار وائل للنشر والتوزيع .عمان .الأردن .

33.عقل، مفلح محمد،(2009)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي .ط1 . مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .عمان . الأردن .

34.هوشيار ، معروف ، (2005) ، تحليل الاقتصاد الكلي .ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع .عمان.

35.وهم ، بدر غيلان ،(2009) ، السوق النقدية والمالية في العراق .ط1 .

36.ويستون ، فرد ، برجام، يوجين ، ترجمة ، داغستاني ، عدنان ،عبد الهادي ، احمد نبيل ، (2010)،التمويل الإداري . ط1. دار المريخ للنشر .الرياض .المملكة العربية السعودية .

ب. الرسائل والاطاريح .

37.البديري ، حياة عبد الرزاق حسين جاسم ،(2012) ، الإصلاح المصرفي وانعكاساته على بعض مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية .

38.السعيدي ، سناء جواد كاظم ، (2004) ،اثر تكنولوجيا المعلومات في السياسة الاقراضية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية .

39.السعيدي ، عبد الله كاظم حسن ، (2015) ، بدائل التمويل الحالي والمتوقعة ودورهما في دعم الحصة السوقية للمنظمات في ظل محددات البيئة الداخلية والخارجية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الكوفة .

40.العرباوي ، نبأ كاظم هادي ، (2015) ، المصارف التجارية ودورها في تفعيل الاستثمار الخاص في العراق للمدة (2003– 2013) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية .

41.العزاوي ، إبراهيم طارق عبد الكريم ،(2012) ، تقويم صناديق الاقراض التخصصية للمصرف الزراعي التعاوني بإطار المبادرة الزراعية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد .

42.بلعيدي ، عبد الله ،(2008)، التمويل براس المال المخاطر – دراسة مقارنة مع التمويل بالمشاركة ، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد إسلامي مقدمة لكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج خضر – باتنة .

43.جياس ، محمد عبد الواحد ،(2012) ،تأثير إلية المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والإرباح بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني ،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد .

44.صالح ، حيدر سعد محمد ،(2014)، تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض – المبادرة الزراعية حالة دراسية(2008–2012) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد .

45.عيدان ، إياد كاظم ، (2010) ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد .

46.فوزية ، ركيلي ،(2011) ، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي . الجزائر .

ج . الدوريات العلمية .

47.بتال ، احمد حسين ، الراوي ، محمد مزعل ، علي ، وسام حسين ، (2011) . دور المصارف الخاصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4، العدد 7.

د. المواقع العلمية على شبكة الانترنيت .

48.موقع المصرف الزراعي التعاوني (www.agbank.gov.iq) .

49.موقع وزارة الزراعة (www.zeraa.gov.iq) .

هـ. الجهات الرسمية

50.المصرف الزراعي التعاوني ، فرع الديوانية، صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية .

51.المصرف الزراعي التعاوني ، فرع الديوانية ، الجداول والحسابات الختامية بالمبادرة الزراعية.

52.مديرية زراعة الديوانية / قسم الاستثمارات الزراعية / القروض

ثانيا : **المصادر الاجنبية :**

53.Brigham , Eugene ,Houston ,Joel F,(2009) , " Fundamental of Financial Management " , 6th ed ,South – Western Cengage Learning .

54. Giles , Mark , Alexeeva , Ekaterina , Buxton , Sally , Managing Cllective Investment Funds, 2 Edition , John Wiley and Sons LTD , UK, London , 2003 .

55. Gitman , Lawrance , J., (2009) , " principle of managerial finance " , Twelfth ed ., person education .

56. Gramer, Gail, Jensen, Clarence, & Southgate, Douglas (1997). Agricultural economics and agribusiness (7^{th}Ed.).Unitedstates: John Wiley &Sons. Inc.

57.Hempel, George h, & Simonson, Donald. Bank management (5th ed.). U.S.A: Library of congress Cataloging in Publication Data. (1998).

58. Koch, Timothy. W, & Macdonald. S, Scott. Bank management (4th ed.). U.S.A: Harcourt brace company. (2000).

59. Mary Keegan, Management of Risk "Principles and Concepts", H M Treasury, The Orange Book, working Papers, October 2004.

60. Rose, Peter, & Hudgins, Sylvia. Bank management and financial Servies (6th ed.). U.S.A: Library of congress Cataloging In Publication Data. (2005).

61. Rose, Peter, &Hudgins, Sylvia (2008). Bank management& Financial Services (7^{th} ed.). McGraw-Hill/ Irwin.

62. Ross, Stephen. a. Fundamentals of Corporate Finance (7th ed.).U.S.A: Hall Inc. (2006).

63. Thomas, L,& Loyd, B (2006). Banking and financial markets. South Western: Thomson Corporation

64.Wild, John, Subramanyam, k.r, &Halsey, Robert. Financial statement analysis (9th ed.). New York: McGraw-Hill /Irwin. (2007).

Abstract

Sought this research is to determine the contribution of the agricultural initiative by lending specialist funds (lending Livestock Fund, lending to small farmers and farmers fund, agricultural mechanization and modern irrigation fund, palm Development Fund, major projects of the Development Fund) to increase agricultural, both plant and animal production as well as increase cultivated land area, as applied research in the cultivation of the province of Diwaniyah Directorate.

The main aim to discuss the stand on the practice of the application and its impact on agricultural development by having agricultural program contributes to the creation of an important base to contribute to the development of the peasants and the capacities of farmers and thus impacts on agricultural productivity agricultural initiative in quantity and quality by optimizing the Agricultural Cooperative Bank loans. To achieve the objectives Find the researcher from the major premise "that the agricultural initiative contribute to raising agricultural production rate and increase the acreage by peasants and farmers" have been relying on quantitative data for the purpose of completion of the search process and after analysis and hypothesis testing resulted in validating the main hypothesis and sub-hypotheses from which search.

Find out the most important conclusions :

1. In contributed to the agricultural initiative to increase agricultural production through loans granted by the bank of agricultural cooperative / branch diwaniyah during the period of the agricultural initiative than it was before that period .
2. The low interest rates on agricultural initiative loans refected the tendency of farmers and farmers to demand these loans and thus increase production .

It is God's reconciling

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of AL- Qadisiyah
College Administration and Economics
Department of Business Administration

The role of funding strategy in the development of the agricultural sector " Case study of the agricultural initiative in diwaniya province"

Research Submitted

To the Council of the College of Administration and Economics at the University of Qadisiyah

In partial fulfillment of the Requirement for the Degree of Higher Diploma in Strategic Planning

Prepared by

Neamah Abdulhadi Alshibawi

Supervised by

Professor

Dr. Abdullah Kadem Hassen

2017 M **1438 H**